

شركة ثمار التنمية القابضة

(الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

الرياض - المملكة العربية السعودية

القوائم المالية

وتقدير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

شركة ثمار التنمية القابضة
(الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

القوائم المالية
وتقدير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠١٩

صفحة

فهرست

- تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية.
- ١ - قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- ٢ - قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- ٣ - قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- ٤ - قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
- ٥ - إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩



تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

تقرير عن مراجعة القوائم الماليةالامتناع عن إبداء الرأي

لقد تعاقدنا على مراجعة القوائم المالية لشركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار) (شركة مساهمة سعودية) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية ، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والتفسيرات الأخرى . ولم نجد رأياً في القوائم المالية المرفقة للشركة بسبب أهمية الأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي في تقريرنا، حيث لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لرأي المراجعة في تلك القوائم المالية.

أساس الامتناع عن إبداء الرأي:

١. لم تتوفر لدى إدارة الشركة المستندات المالية والسجلات المحاسبية والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة للسنوات والفترات المالية السابقة، ولذلك لم نتمكن من مراجعة الأرصدة الإفتتاحية كما في ١ يناير ٢٠١٩ ولم نتمكن من التتحقق من صحة هذه الأرصدة، وبناء عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على الأرصدة الإفتتاحية للشركة، وبالتالي أي أثر قد يكون على المعاملات خلال سنة ٢٠١٩ والارصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
٢. لم تقم إدارة الشركة بإعداد القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وفقاً لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حيث يتضح من القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها عدم ادراج العديد من الإيضاحات التفصيلية الهامة وعلى سبيل المثال ما يلي:
 - لم يتم الإفصاح عن المكونات التفصيلية لبند ممتلكات والات ومعدات.
 - لم يتم الإفصاح عن مكونات اعمار الديون الخاصة بالذمم المدينة التجارية.
 - لم يتم الإفصاح عن مكونات بنود قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
 - لم يتم الإفصاح بشكل كافي عن التعاملات التفصيلية مع الأطراف ذات علاقة.
 - لم يتم الإفصاح عن البيانات التفصيلية للفروض.
 - لم يتم الإفصاح عن البيانات التفصيلية للالتزامات المحتملة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الامتناع عن إبداء الرأي (تمة) :

٣. تم تعينا كمراجع حسابات بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم نتمكن من حضور جرد الخزينة البالغ رصيدها المدين وفقاً لدفاتر الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٩٣١ ٨٥ ٩٣١ ريال سعودي . ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود واتكمال معاملات وأرصدة النقية بالصندوق .
٤. تم تعينا كمراجع حسابات بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم نتمكن من حضور جرد المخزون ، كما لم يتم موافاتنا بمحاضر الجرد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م وكشف التقييم وبطاقات الصنف ويبلغ رصيده المدين وفقاً لدفاتر الشركة في ذات التاريخ مبلغ ٩٢٥ ٣ ٧٦٠ ريال سعودي ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود واتكمال معاملات وأرصدة المخزون والمعاملات والحسابات ذات العلاقة .
٥. لم يتم موافاتنا بالمصادقات البنكية وبعض كشوف الحساب لأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م وتبلغ الارصدة الدفترية لكل من البنوك الجارية المدينة والقروض الدائنة المستحقة على الشركة لصالح البنوك وفقاً لدفاتر الشركة في ذات التاريخ على التوالى مبلغ ٣٧٨ ٢٢٣ ريال سعودي وبلغ ٣٢ ٦٨٥ ٦٨٦ ريال سعودي . ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود واتكمال معاملات وأرصدة البنوك والقروض .
٦. لم يتم موافاتنا بدراسة أثر الهبوط في قيمة المباني المسجلة على أراضي (المزارع) والبالغ قيمتها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٧١٤ ٧١٤ ٨٨١ ١٦ ريال سعودي نتيجة لوجود مؤشرات على الهبوط في قيمتها ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة لتحديد ضرورة تعديل صافي القيمة الإستردادية لها .
٧. إن سجل الممتلكات والآلات والمعدات الذي تم موافاتنا به لا يوفر البيانات الكافية لبعض الممتلكات ذات القيمة الجوهرية من ناحية التكلفة الدفترية أو تاريخ الشراء (المباني - التجهيزات) البالغ صافي تكلفتها الدفترية على التوالى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٧٧٨ ٢٠ ٢٦٤ ريال سعودي ، وبلغ ٧١٤ ٧٧٩ ٢٠١٩ ريال سعودي ، كما لم تقم إدارة الشركة بالجرد الفعلي للممتلكات والآلات والمعدات خلال السنوات المالية السابقة وكذلك في نهاية السنة المالية الحالية ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال تلك الممتلكات في ذات التاريخ ومبالغ الاحالك الخاصة بها .
٨. قامت إدارة الشركة بإستبعاد بعض بنود الممتلكات والآلات والمعدات والبالغ تكلفتها ٣٩٢ ٠٠٨ ١٤ ريال سعودي وبصافي قيمة دفترية ١٧٤ ١٠٤١ ريال سعودي والاعتراف بصافي القيمة الدفترية كمصاروف استهلاك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م و لم يتضح لنا آلية وإجراءات إستبعاد تلك الممتلكات والآلات والمعدات وصحة إحتساب الأرباح والخسائر المالية الناتجة عن ذلك الإستبعاد ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة هذه الإجراءات وأثرها على القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة .



تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقًا)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الامتناع عن إبداء الرأي (تمة) :

٩. لم يتم موافاتنا بكشوفات الحساب التحليلية لأرصدة الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ والمستندات المؤيدة لها كما في ١٠ يناير ٢٠١٩م والبالغة قيمتها ٤٤٧٣٦٠ ريال سعودي، حيث قامت إدارة الشركة بتسوية الرصيد بالكامل خلال السنة الحالية وذلك بتحويل ونقل رصيد بمبلغ ٢٤٥٢٢٢٤٥ ريال سعودي إلى شركة أسواق ثمار ووسمى (شركة زميلة تحت التصفية) وتسجيل مبلغ ١٢٥١٥ ريال سعودي كخسائر على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة هذه الإجراءات وأثرها على القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

١٠. لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية للشركات المستثمرة فيها (بند استثمارات في شركات زميلة) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ، وبالبالغ رصيدها في ذات التاريخ مبلغ ٢٥٨٩٢٠ ريال سعودي (دائن ، حيث تخطت خسائر هذه الاستثمارات تكلفة الاستثمار). كما لم نواف بالصادقات على هذه الاستثمارات في ذات التاريخ. مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تقييم وجود وإكمال رصيد تلك الإستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١١. لم يتم موافاتنا بالمصادقات على أرصدة الذمم المدينة التجارية وبالبالغ قيمتها الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٥١٢٠٥٦١٦ ريال سعودي، وكذلك لم يتم موافاتنا بدراسة مخصص الخسائر الإنتمانية المتوقعة حيث معظم ارصدة تلك الذمم متوقعة من عدة سنوات وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٦٧٦٨١٣٢٠٨ ريال سعودي خلال السنة وبلغ رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ٤٧١١٣١٩٠ ريال سعودي، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال وتقييم هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم المدينة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٢. بلغ الرصيد المدين لبند المستحق على الأطراف ذات العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م مبلغ ١١٠١٠٦٠٧٨٠ ريال سعودي ، ولم يتم موافاتنا بالمصادقة على أرصدة بعض هذه الأطراف وهم كلاً من شركة أسواق ثمار ووسمى وشركة ثمار الطازجة وبالبالغ أرصدتهما المدينة في ذات التاريخ على التوالى مبلغ ٨٣٠٠١٠٠٦١ ريال سعودي و مبلغ ١٩٥٣٩٢٠ ريال سعودي ، كما انه لم يتم موافاتنا بدراسة مخصص الخسائر الإنتمانية المتوقعة لأرصدة المستحق على الأطراف ذات العلاقة وأكفت الشركة فقط بتكوين مخصص بكل الرصيد المستحق على شركة ثمار الطازجة بمبلغ ١٩٥٣٩٢٠ ريال سعودي ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة المستحق على أطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تمة)

إلى السادة المساهمين في
شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)
(شركة مساهمة سعودية)

أساس الامتناع عن إبداء الرأي (تمة) :

١٣. لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لتأمين خطابات الضمان البالغ رصيدها المدين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٥٧٠ ٠٠٠ ريال سعودي. كما لم نواف بالمصادقات البنكية الخاصة بها في ذات التاريخ. مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد.

٤. لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لرصيد دفعه مقدمة لأحد الموردين رصيدها المدين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م بمبلغ ١١ ٣٠٢ ٢٠٩ ريال سعودي وقامت الشركة بتكون مخصص بكمال الرصيد خلال السنة، وبالإشارة إلى ماورد بالإضافة رقم (٢٠) فقد قام هذا المورد برفع قضية على الشركة يدعى فيها بالمطالبة بمبلغ ٣٩٨ ٧٧٤ ٤٤ ريال سعودي تتمثل في قيمة مستحقات توريدات خلال فترات سابقة وفقاً لدعواه ، هذا وقد صدر حكم نهائي لصالح المورد بالمبلغ المطالب به ، مع عدم وجود رصيد مستحق لهذا المورد عن تلك الفترات ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الدفعات المقدمة للموردين وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

١٥. لم يتم موافقتنا بالمصادقات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والبالغة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م بمبلغ ٤٠٧ ٢٩٣ ٢٢ ريال سعودي ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٦. لم يقم البنك بإيداع مبلغ ٤٦٨ ١٤١ ريال سعودي بالحساب البنكي للشركة والذي يمثل في إجمالي عمليات مبيعات تمت بواسطة نقاط بيع لصالح الشركة خلال السنة ، وبمتابعة الفترة اللاحقة تبين لنا انه حتى تاريخه لم يتم تسجيلها بالحساب البنكي للشركة ، وقامت الشركة بتسجيل ذلك الرصيد ضمن الأرصدة المدينة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد.

١٧. تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م بمبلغ ٩٥٠ ٤ ريال سعودي مسجل تحت حساب محكمة التنفيذ بالرياض والمتمثل (وفقاً لإفادة الشركة) في قيام المحكمة بالاحتجز على الحسابات البنكية للشركة وسحب مبالغ متعلقة بتنفيذ أحكام قضائية على الشركة. ولم يتم موافقتنا بالمستندات الكافية المؤيدة لذلك. ولم تقم الشركة بتكون المخصصات اللازمة لمقابلة هذه القضايا أو إثبات الخسائر الناتجة عن تلك القضايا، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد وأثره على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الامتناع عن إبداء الرأي (تمة) :

١٨. لم يتم موافاتنا بالصادقة على رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة البالغ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٨٦٨٥٢٨ ريال سعودي مع الأخذ في الإعتبار ما ورد في فقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٩. لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لبند المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى البالغ رصيدها الدائن في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٧٤٧٨٠٥٨ ريال سعودي. مع الأخذ في الإعتبار ما ورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد.

٢٠. لم تقم إدارة الشركة بإعداد تقييم إكتواري تقديرى لمنافع الموظفين الخاصة بمزايا نهاية الخدمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (تم تسجيل مخصص نهاية الخدمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م أيضاً دون الاستعانة بخبر اكتواري) ، كما أنه لم نواف بالمستندات المؤيدة لإنحساب مخصص نهاية الخدمة المسجل بلفواتر الشركة. وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية بناء على ذلك. وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة التزامات منافع الموظفين لنهاية الخدمة وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٢١. لم يتم موافاتنا بال موقف الزكوي الحالي للشركة مع المستندات المؤيدة له وبلغ رصيد مخصص الزكاة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٤٣٨٥٧٦ ريال سعودي كما لم يتم موافاتنا بأساس إحتساب مخصص الزكاة لعام ٢٠١٩ م ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد ومدى وجود التزامات زكوية محتملة وأثر ذلك على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٢٢. لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لعينة فحص فواتير ومستندات المبيعات المدرجة ضمن إيرادات النشاط والبالغ إجماليها خلال عام ٢٠١٩ م مبلغ ٤١٨٨٧٣٣٢ ريال سعودي. ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدوث وإكمال إيرادات النشاط.

٢٣. لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لعينة فحص فواتير ومستندات المشتريات المدرجة ضمن تكلفة النشاط والبالغ إجماليها خلال عام ٢٠١٩ م مبلغ ٤٤٣٢٨٦٤١ ريال سعودي كما لم يتم موافاتنا أيضاً بمعادلة تكلفة البضاعة المباعة، ومع الأخذ في الإعتبار ما ورد بفقرة التحفظ رقم (١) ورقم (٤) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدوث وإكمال تكلفة النشاط.



تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تممة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الامتناع عن إبداء الرأي (تممة) :

٤٢. لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لعينة فحص مسارات الرواتب والأجور والبالغ إجماليها خلال عام ٢٠١٩ مبلغ ٦٢١٩١٢٤ ريال سعودي والمدرجة ضمن بنود مصروفات البيع والتسويق والمصرفات العمومية والإدارية. ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدوث وإكمال تلك المصروفات.

٤٥. لم تقم إدارة الشركة بمعالجة عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التتحقق من إلتزام الشركة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) - عقود الإيجار والذي يجب تطبيقه من ١٠ يناير ٢٠١٩ م فيما يتعلق بعقود الإيجار .

٤٦. قامت إدارة الشركة وفقاً لما ورد بالإيضاح رقم (١٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بالتعديل على الأرصدة الإفتتاحية الخاصة بين الممتلكات والآلات والمعدات وبين الأرباح المبقاة وكان صافي تأثير تلك التعديلات إنخفاض في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات بمبلغ ٦٧٢٣ ريال سعودي وإنخفاض في الارباح المبقاة بمبلغ ٦١١٩٧٢٣ ريال سعودي ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تلك التعديلات و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٤٧. تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس ان الشركة منشأة مستمرة، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاحات أرقام (٢٠) و(٢٢) و(٢٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد توقفت الشركة عن مزاولة نشاطها خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وكذلك دخول الشركة في مقترن وإجراءات إعادة التنظيم المالي لها ووجود عدد كبير من القضايا المرفوعة على الشركة مع عدم وجود الموارد المالية الكافية لتغطية تلك القضايا والإلتزامات المالية المحتملة الناتجة عنها ولم تكون الشركة خلال هذه السنة اية مخصصات لمقابلة هذه الالتزامات المحتملة ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فإنه تشير هذه الظروف والأحداث إلى جانب أمور أخرى ، إلى وجود شك جوهري حول قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل المنظور كمنشأة مستمرة ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما يتعلق بمدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية في المحاسبة عند إعداد هذه القوائم المالية ، ومدى تأثير ذلك على الأرصدة والبالغ المدرجة بالقوائم المالية للسنة الحالية.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحيها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعةنا للقوائم المالية. كما وفيما أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)
إلى السادة المساهمين في
شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)
(شركة مساهمة سعودية)

الأمور الرئيسية للمراجعة

باستثناء الأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي لقد قررنا أنه لا توجد أمور رئيسية للمراجعة ليتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

المعلومات الأخرى:

إن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الأخرى، وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى. ولا تُبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية ، فإن مسؤولياتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ في عين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية ، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، نكون مطالبين بإبلاغ المكلفين بالحكمة عن الأمر.

لفت انتباه:

نود أن نلفت الانتباه للايقاص رقم (٢١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الذي يشير إلى أن الشركة تكبدت خسارة مقدارها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بمبلغ ٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨ ريال سعودي وخمسائر متراسمة بمبلغ ٥٤ ٨١٥ ريال سعودي في ذات التاريخ بنسبة ٥٤.٨٢٪ من رأس المال مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٥٠) من نظام الشركات ان يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخمسائر؛ لتقرب إما زيادة رأس المال الشركة أو تخفيضه - وفقاً لأحكام النظام - وذلك إلى الحد الذي تتخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في نظامها الأساسي، إلا أنه نظراً لدخول الشركة في مقترن وإجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (٤٢) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر الدين النسبة المحددة في النظام ، ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تمة)
إلى السادة المساهمين في
شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)
(شركة مساهمة سعودية)

أمور أخرى:

روجعت القوائم المالية لشركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار) (شركة مساهمة سعودية) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م من قبل مراجع آخر ، والذي ابدى رأياً غير معدل على تلك القوائم في ٣١ مارس ٢٠١٩م الموافق ٢٤ ربـ ١٤٤٠ .

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكمة عن القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والإصدارات الأخرى التي تعتمدتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية ، لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غش أو خطأ .

وعند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال ، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية ، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها ، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك .
 والمكلفوون بالحكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة .

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة ، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وإصدار تقرير مراجع ، ومع ذلك بسبب الأمور الموضحة في قسم الإمتاع عن إبداء رأي ، لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة ، لتوفير أساس لرأي المراجعة في تلك القوائم المالية .

وتتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية بكل خالية من تحريفٍ جوهريٍ سواء بسبب غش أو خطأ ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا . والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً . ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ ، وتحدد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها ، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية .

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تممه)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تممه)

وكلجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة . وعلىنا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة ل توفير أساس لرأينا . وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطير الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة ، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، وليس بعرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة ، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة . وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري ، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ، يتم تعديل رأينا . وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع . ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض الشامل، وهيكل ومحفوظ القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

لقد أبلغنا المكلفين بالحكومة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

لقد زودنا أيضاً المكلفين بالحكومة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم جميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعندما يكون ذلك منطبقاً، الضمانات ذات العلاقة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تمهـة)
إلى السادة المساهمين في
شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)
(شركة مساهمة سعودية)

التقرير عن المتطلبات النظمانية والتنظيمية الأخرى:

- يتطلب نظام الشركات أن يضمن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساسية ، خلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية ، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفة لأحكام نظام الشركات وأنظمة ذات العلاقة ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية حيث تمثلت فيما يلي :
- ١. لم تقم الشركة بالإحتفاظ بالدفاتر والسجلات المحاسبية بالحد الأدنى من المهلة المحددة نظاماً (١٠ سنوات على الأقل) وفقاً لما هو مدرج بالبند رقم (١) من فقرة أساس الإمتناع عن إبداء الرأي في تقريرنا هذا ، مما يعد مخالفة لنظام الدفاتر التجارية المعمول به في المملكة العربية السعودية.
- ٢. لم تقم الشركة بإعداد قوائمها المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وتقدمها لوزارة التجارة والإستثمار خلال المدة المحددة نظامياً مما يعد مخالفة لنظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية.
- ٣. لم تقم الشركة بنشر قوائمها المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على موقع تداول السعودية خلال المدة المحددة نظامياً مما يعد مخالفة لنظام هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.
- ٤. لم تقم الشركة بإعداد إقراراتها الزكوية وتقديمها لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك خلال المدة المحددة نظامياً.
- ٥. بلغت الخسائر المتراكمة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م نسبة ٥٤.٨٢ % من رأس المال مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٥٠) من نظام الشركات أن يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للإجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر، إلا أنه لم يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للإجتماع خلال المدة المحددة نظاماً (مع الأخذ في الاعتبار ما ورد في الإيضاح رقم (٢٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، حيث أنه نظراً لدخول الشركة في مقتراح وإجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (٤٢) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المدين النسبة المحددة في النظام).
- البيانات الخاصة بالدفاتر مدونة على الحاسب الآلي باللغة العربية والقوائم المالية مطابقة لما هو مدون على الحاسب الآلي.

عن شركة
أسامة عبدالله الخريجي وشريكه

أسامة عبدالله الخريجي
ترخيص رقم (١٥٤)
بتاريخ ٥١٤٠٥/٢٣



التاريخ : ١٢/٠١/١٤٤٣
الموافق : ٣٠/٠٦/٢٠٢٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م ابضاح
 (معدلة)

			الموجودات
			<u>الموجودات غير المتداولة</u>
٤٩ ٢٢٠ ٠٩١	٢٩ ٦٠٠ ٠٩٥	(٥)	ممتلكات والات ومعدات - بالصافي
.	٣٣ ٩٩٥	(٦)	أصول غير ملموسة - بالصافي
٢ ٠٥٤ ٣٣٠	٠		إستثمارات في شركات زميلة - بالصافي
٥١ ٢٧٤ ٤٢١	٢٩ ٦٣٤ ٠٩٠		مجموع الموجودات غير المتداولة
			<u>الموجودات المتداولة</u>
١٢ ٣٣٦ ٠٨٤	٣ ٧٦٠ ٩٢٥	(٧)	مخزون
٢٣ ٣٥٢ ٩٨١	٣ ٣٢١ ٥٨٥	(٨)	دم مدينة تجارية - (بالصافي)
١٣ ٤٥١ ٥٤٩	٦ ٩٤٢ ٩٧٧	(٩)	مدفوعات مقدماً وأرصدة مدينة أخرى - (بالصافي)
٧٩ ٨٦٣ ٤٢٨	٨٣ ١٨٥ ٩١٥	(١٠)	مستحق من اطراف ذات علاقة - (بالصافي)
١ ٠٤٣ ١٤٨	٤٩٩ ٠٩٣	(١١)	النقدية وما في حكمها
١٣٠ ٠٤٧ ١٩٠	٩٧ ٧١٠ ٤٩٥		مجموع الموجودات المتداولة
١٨١ ٣٢١ ٦١١	١٢٧ ٣٤٤ ٥٨٥		مجموع الموجودات
			<u>حقوق المساهمين والمطلوبات</u>
			<u>حقوق المساهمين</u>
١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١)	رأس المال
٢ ٨٨٣ ٣٧٦	٢ ٨٨٣ ٣٧٦	(١٢)	احتياطي نظامي
١ ٩١٩ ٣٥٩	(٥٤ ٨١٥ ٦٤٩)		(خسائر) متراكمة/ أرباح مبقة
١٠٤ ٨٠٢ ٧٣٥	٤٨ ٠٦٧ ٧٢٧		مجموع حقوق المساهمين
			<u>المطلوبات غير المتداولة</u>
٢٢ ٧٨٧ ٧١٧	٠	(١٣)	قروض طويلة الأجل
٢ ٥٣٣ ٦٤٥	٢ ٤٧٨ ٤٥٩		مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين
٢٥ ٣٢١ ٣٦٢	٢ ٤٧٨ ٤٥٩		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			<u>المطلوبات المتداولة:</u>
١٠ ٦٥٧ ٧٢٩	٣٢ ٦٨٥ ٦٨٦	(١٣)	الجزء المتداول من قروض طويلة الأجل
٤ ٧٨٥ ١٠٥	٧ ٤٧٨ ٠٥٨	(١٤)	مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
٢٢ ٥٨٠ ٧٦٥	٢٢ ٤٠٧ ٢٩٣		دم دائنة تجارية
.	٨٦٨ ٥٢٨	(١٠)	مستحق لأطراف ذات علاقة
١٣ ١٧٣ ٩١٥	١٢ ٤٣٨ ٥٧٦		مخصص الزكاة
.	٩٢٠ ٢٥٨	(٦)	مخصص خسائر استثمار في شركات زميلة
٥١ ١٩٧ ٥١٤	٧٦ ٧٩٨ ٣٩٩		مجموع المطلوبات المتداولة
٧٦ ٥١٨ ٨٧٦	٧٩ ٢٧٦ ٨٥٨		مجموع المطلوبات
١٨١ ٣٢١ ٦١١	١٢٧ ٣٤٤ ٥٨٥		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

* الإيضاحات المرفقة من رقم <١> إلى رقم <٢٥> جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .
 رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي المدير المالي

م٢٠١٨	م٢٠١٩	إيضاح
٧١ ٥٢ ١٧٥	٤١ ٨٨٧ ٣٣٢	إيرادات النشاط
(٥٤ ١٦٩ ١٢٥)	(٤١ ٤٤٣ ٢٨٦)	تكلفة النشاط
١٦ ٨٨٣ ٥٥٠	٤٤٤ ٠٤٦	إجمالي الربح

مصاريف الأعمال الرئيسية

(٦ ٦٥٠ ٢٦٨)	(٨ ٧٤٢ ٧٨٢)	مصروفات بيع وتسويق
(١١ ٥٠٢ ٩١٠)	(٥ ٨٢٤ ٩٧٠)	مصروفات عمومية ودارية
٠	(٢٣ ٣٥٥ ٠٨٠)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
٠	(١٥ ١٢٥ ١١٥)	خسائر استبعاد مشاريع تحت التنفيذ
(١ ١٩٤ ٨٤٤)	(٢ ٩٧٤ ٥٨٨)	حصة الشركة في خسائر الشركات الزميلة
٢٠٣ ٣٠٩	٦٦٥ ٧٧٤	إيرادات أخرى
(٢ ٢٦١ ٦٦٣)	(٥٤ ٩١٢ ٧١٥)	الدخل من العمليات
(٧٩١ ٦٤٤)	(٥٥٧ ٥٥٠)	تكلفة التمويل
(٣ ٠٥٣ ٣٠٧)	(٥٥ ٤٧٠ ٢٦٥)	صافي (الخسارة) قبل الزكاة
(١ ٤٣٧ ٤٨٦)	(١ ٢٦٤ ٧٤٣)	الزكاة
(٤ ٤٩٠ ٧٩٣)	(٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨)	صافي (خسارة) السنة

الدخل الشامل الآخر

بنود لايعاد تصنيفها لاحقاً الى قائمة الربح او الخسارة

-	-	إجمالي الدخل الشامل الآخر
(٤ ٤٩٠ ٧٩٣)	(٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨)	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(٠,٤٥)	(٥,٦٧)	نصيب السهم الأساسي والمخفض في صافي (خسارة) السنة
	(١٥)	(خسارة) السهم للسنة

* الإيضاحات المرفقة من رقم <١> إلى رقم <٢٥> جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

المدير المالي

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

لسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

(ريال سعودي)

<u>مجموع حقوق الملكية</u>	<u>(خسائر) متراكمة / أرباح مبقة</u>	<u>احتياطي نظامي</u>	<u>رأس المال</u>	
١١٥ ٤١٣ ٢٦٠	١٢ ٥٢٩ ٨٨٤	٢ ٨٨٣ ٣٧٦	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ١٠ يناير ٢٠١٨ م
(٤ ٤٩٠ ٧٩٣)	(٤ ٤٩٠ ٧٩٣)	.	.	صافي (خسارة) السنة
.	.	.	.	الدخل الشامل الآخر للسنة
<u>١١٠ ٩٢٢ ٤٦٧</u>	<u>٨ ٠٣٩ ٠٩١</u>	<u>٢ ٨٨٣ ٣٧٦</u>	<u>١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	<u>الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م</u>
١١٠ ٩٢٢ ٤٦٧	٨ ٠٣٩ ٠٩١	٢ ٨٨٣ ٣٧٦	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ١٠ يناير ٢٠١٩ م (قبل التعديل)
(٦ ١١٩ ٧٣٢)	(٦ ١١٩ ٧٣٢)	.	.	تعديلات (إيضاح ١٤)
<u>١٠٤ ٨٠٢ ٧٣٥</u>	<u>١ ٩١٩ ٣٥٩</u>	<u>٢ ٨٨٣ ٣٧٦</u>	<u>١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	<u>الرصيد في ١٠ يناير ٢٠١٩ م (معدل)</u>
(٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨)	(٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨)	.	.	صافي (خسارة) السنة
.	.	.	.	الدخل الشامل الآخر للسنة
<u>٤٨ ٠٦٧ ٧٢٧</u>	<u>(٥٤ ٨١٥ ٦٤٩)</u>	<u>٢ ٨٨٣ ٣٧٦</u>	<u>١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	<u>الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م</u>

* الإيضاحات المرفقة من رقم <١> إلى رقم <٢٥> جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

المدير المالي

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

قائمة التدفقات النقدية

لسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(ريال سعودي)

م٢٠١٨

م٢٠١٩

الأنشطة التشغيلية

صافي (الخسارة) قبل الزكاة

تعديلات للبنود التالية :

(٣ ٥٥٣ ٣٠٧)	(٥٥ ٤٧٠ ٢٦٥)	استهلاكات ممتلكات والات ومعدات
٤ ٢٣٦ ٣٠١	٢ ٤٩٨ ١٩١	إطفاء أصول غير ملموسة
.	٦ ٠٠٥	المكون من مخصص خسائر أئتمانية متوقعة
.	٢٣ ٣٥٥ ٠٨٠	حصة الشركة في (خسائر) الشركة الزميلة
١ ١٩٤ ٨٤٤	٢ ٩٧٤ ٥٨٨	خسائر استبعاد مشاريع تحت التنفيذ
.	١٥ ١٢٥ ١١٥	المكون من التزامات خطة منافع الموظفين المحددة
٨٦١ ٦٣٩	١٦٨ ٩٩٨	
٣ ٢٣٩ ٤٧٧	(١١ ٣٤٢ ٢٨٨)	

الغيرات في الموجودات والمطلوبات :

(٢ ٢٤٤ ٩٧٧)	٨ ٥٧٥ ١٥٩	مخزون
(١ ٢١٠ ٦٣٦)	(٤ ٩٢٠ ٤٣٧)	مستحق من اطراف ذات علاقة
(٦ ٩٨٦ ٧٩٠)	١١ ٨٩٨ ٧٢٠	نهم مدينة تجارية
٦٤٠ ٠٦٥	(٤ ٧٩٣ ٦٣٧)	مدفوعات مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
(٢ ٣ ٨٤٧)	(١٧٣ ٤٧٢)	نهم دائنة تجارية
٣ ٦١٣ ٣٩٤	٢ ٦٩٢ ٩٥٣	مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
.	٨٦٨ ٥٢٨	مستحق لأطراف ذات علاقة
(٢ ٩٧٣ ٣١٤)	٢ ٨٠٥ ٥٢٦	النقد المتوفر من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
.	(٢ ٠٠٠ ٠٨٢)	المسدود من مخصص الزakah
(٧٣٨ ٢٨٢)	(٢٢٤ ١٨٤)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة
(٣ ٧١١ ٥٩٦)	٥٨١ ٢٦٠	صافي النقد المتوفر من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(٩٥ ١٠٠)	(٣٢٥ ٥٥٥)	<u>الأنشطة الاستثمارية:</u>
.	(٤٠ ٠٠٠)	شراء ممتلكات ومعدات
٩ ٢٤٩ ٠٢٤	.	شراء أصول غير ملموسة
٩ ١٥٣ ٩٢٤	(٣٦٥ ٥٥٥)	اطراف ذات علاقة
		صافي النقد (المستخدم في) / المتوفر من الأنشطة الاستثمارية

النشاط التمويلي:

(٨ ٥٨٠ ٣٦١)	(٧٥٩ ٧٦٠)	صافي التغير في القروض
(٢٥٢ ٤٤٧)	.	التغير في عقود الایجار التمويلي
(٨ ٨٣٢ ٨٠٨)	(٧٥٩ ٧٦٠)	صافي النقد (المستخدم في) النشاط التمويلي
(٣ ٣٩٠ ٤٨٠)	(٥٤٤ ٠٥٥)	صافي التدفق النقدي
٤ ٤٣٣ ٦٢٨	١ ٠٤٣ ١٤٨	ارصدة النقد وما في حكمها في بداية السنة
١ ٠٤٣ ١٤٨	٤٩٩ ٠٩٣	ارصدة النقد وما في حكمها في نهاية السنة

* الإيضاحات المرفقة من رقم <١> إلى رقم <٢٥> جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

المدير المالي

١- نبذة عن الشركة :

- سجلت شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً) كشركة مساهمة سعودية بموجب السجل التجاري رقم ٦٨٢٢٢ ١٠١٠٠٠٦٨٢٢٢ وال الصادر من مدينة الرياض بتاريخ ١٧ جمادى الأول ١٤٠٨ هـ (الموافق ٠٧ يناير ١٩٨٨م). يتكون رأس مال الشركة والبالغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي من ١٠٠٠٠٠٠ سهم قيمة كل منها ١٠ ريال سعودي.
- بناءً على اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٢١م فقد تمت الموافقة على تعديل اسم الشركة ليصبح شركة ثمار التنمية القابضة.
- يتمثل نشاط الشركة في تسويق وتجارة الجملة والتجزئة للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية واللحوم بكافة أنواعها البيضاء والحمراء الطازجة والمبردة والمجمدة وتقديم الخدمات في التسويق والصيانة وإدارة المشاريع الزراعية وإدارة وتشغيل أسواق الجملة المركزية.
- التصدير للمواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمواشي الحية واللحوم بكافة أنواعها الحمراء والبيضاء المبردة والمجمدة .
- إن عنوان المركز الرئيسي للشركة في الرياض، حي العليا- مبني رقم ٣٥٤٩ - طريق العروبة الفرعية ، المملكة العربية السعودية.
- إن القوائم المالية المرفقة تشمل حسابات الشركة وفروعها.

٢- أساس إعداد القوائم المالية :

١-٢ المعايير المحاسبية المطبقة

- تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- قررت هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية السماح للشركات المدرجة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم لقياس العقارات والعقارات الاستثمارية ابتداء من ١ يناير ٢٠٢٢م واستمرار الزامها باستخدام خيار نموذج التكفة لقياس الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة.

٢-٢ العرف المحاسبي / أساس القياس:

تم إعداد هذه القوائم المالية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستثمارية وعلى أساس التكلفة التاريخية ، ويتم استخدام أساس آخر إذا تطلب المعايير الدولية للتقرير المالي استخدام أساس قياس آخر ، كما هو مبين في السياسات المحاسبية المطبقة (إيضاح رقم ٣).

٣-٢ العملة الوظيفية وعملة العرض:

- تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي الذي يمثل العملة الوظيفية للشركة وكذلك عملة العرض ، ما لم يذكر خلاف ذلك. وتم تقريب جميع الأرقام لأقرب ريال إلا إذا اشير إلى خلاف ذلك.

٣- السياسات المحاسبية الهامة

٣-١ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات غير المطبقة

- فيما يلي المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المطبقة والتفسيرات التي صدرت السنوات التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر ، ولكن لم تقم الشركة بتطبيقها عند إعداد هذه القوائم المالية.

- تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣) - تعريف النشاط التجاري

يراجع هذا التعديل تعريف النشاط التجاري . وفقا للردود التي تلقاها مجلس معايير المحاسبة الدولية ، يعتقد أن تطبيق التوجيه الحالي معقد جدا ، ويؤدي إلى عدد كبير جدا من المعاملات المؤهلة لتكوين دمج الأعمال.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ، "عرض القوائم المالية" ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) ، "السياسات المحاسبية" ، والغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية "والتعديلات اللاحقة على المعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى :

- ✓ استخدام تعريف ثابت للجوهرى في جميع المعايير الدولية للتقرير المالي والإطار المفاهيمي للتقرير المالي .
- ✓ توضيح شرح تعريف الجوهرى .
- ✓ إدراج بعض الإرشادات في معيار المحاسبة الدولي رقم(١) حول المعلومات الغير جوهرية .

- تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ، والمعيار الدولي للتقرير رقم (٧) - اصلاح مؤشر سعر الفائدة .

توفر هذه التعديلات بعض الإعفاءات فيما يتعلق بالإصلاح لسعر الفائدة القياسي. تتعلق الإعفاءات بمحاسبة التحوط ولها تأثير على أن إصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك لا ينبغي عموما ان يتسبب في انهاء محاسبة التحوط . ومع ذلك ، ينبغي الاستمرار في تسجيل أي تحوط غير فعال في قائمة الربح أو الخسارة.

- التعديلات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية (٢٠١٧-٢٠١٥)

هذه التعديلات هي سارية المفعول في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ م ولكن لم تؤثر على القوائم المالية لعدم وجود بنود متعلقة بها في القوائم المالية.

- المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣) " تجميع الأعمال"

تقوم الشركة بإعادة قياس الحصة المحتفظ بها سابقا في العمليات المشتركة عندما تقوم الشركة بالسيطرة.

- المعيار الدولي للتقرير رقم (١١) " الترتيبات المشتركة"

لا تقوم الشركة بإعادة قياس الحصة المحتفظ بها سابقا في العمليات المشتركة عندما تقوم الشركة بالسيطرة.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) " ضرائب الدخل "

تقوم الشركة بالمحاسبة عن جميع نتائج ضريبة الدخل ومدفوعات توزيعات الارباح بنفس الطريقة .

▪ معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣) "تكاليف الاقتراض"

تقوم الشركة باعتبار القرض المخصص لتطوير أي موجودات ضمن القروض في حالة أنه يهدف إلى تمويل الموجودات المؤهلة الجاهزة للاستخدام أو البيع .

٤-٣ السياسات المحاسبية الهامة المطبقة

فيما يلي عرض لأهم السياسات المحاسبية المعتمدة والتي تم تطبيقها بواسطة الشركة على جميع الفترات المحاسبية المعروضة.

أ - تصنيف ما هو متداول مقابل ما هو غير متداول

- الموجودات

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استناداً إلى التصنيف متداول/غير متداول. ويتم تصنيف الأصل ضمن الموجودات المتداولة في حال:

- توقع بيع الأصل أو هناك نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية التشغيلية؛ أو
- الاحتفاظ بالأصل بشكل رئيسي بغرض المتاجرة؛ أو
- توقع بيع الأصل خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير المالي؛ أو
- كون الأصل نقداً أو في حكم النقد إلا إذا كان محظوظ تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال ١٢ شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تقوم الشركة بتصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

- المطلوبات

يعتبر الالتزام ضمن المطلوبات المتداولة في حال:

- توقع تسوية الالتزام خلال الدورة التشغيلية العادية؛ أو
- الاحتفاظ بالالتزام بشكل رئيسي بغرض المتاجرة؛ أو
- تسوية الالتزام خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير المالي؛ أو
- عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى ١٢ شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تقوم المجموعة بتصنيف جميع الالتزامات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

ب - النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة لدى البنوك والنقد في الصندوق والودائع قصيرة الأجل والتي لها فترة استحقاق أصلية خلال ثلاثة أشهر أو أقل البنوك واستثمارات أخرى قصيرة الأجل عالية السيولة، إن وجدت ، والتي تكون فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ إنشائها وتتوفر

للشركة بدون أية قيود. كما يتضمن حسابات السحب على المكتشوف والتي تمثل جزء لا يتجزأ من إدارة الشركة للنقدية والتي من المتوقع تغيرها من سحب على المكتشوف إلى حسابات جارية.

ج - ودائع مراقبة لأجل لدى البنوك

تتضمن ودائع المراقبة لأجل لدى البنوك إيداعات لدى البنوك مدة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر وأقل من سنة واحدة من تاريخ الإيداع.

د - المخزون

- يظهر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، وتحدد التكلفة كما يلى:
- المنتجات ومواد التعبئة والتغليف بتكلفة الشراء على أساس المتوسط المرجح وتشمل تكاليف شراء المخزون سعر الشراء، ورسوم الاستيراد والضرائب الأخرى (خلاف تلك التي يمكن استردادها - لاحقاً - من السلطات الضريبية)، وتكاليف النقل، والمناولة والتكاليف الأخرى التي تعود - بشكل مباشر - إلى الاقتناء وتُطرح الخصومات التجارية، والتخفيضات والبنود المشابهة الأخرى عند تحديد تكاليف الشراء.
- يتكون صافي القيمة القابلة للتحقق من سعر البيع التقديرى ناقصاً تكاليف التصنيع الإضافية حتى الاتكمال، وحصة ملائمة من مصاريف البيع والتوزيع. ويجب الاعتراف بأى انخفاض في تكلفة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق كمصروف في الفترة التي تحدث فيها عملية التخفيض. يجب الاعتراف بأى عكس لانخفاض القيمة في قائمة الدخل في الفترة التي يحدث فيها العكس.
- يجب مخصص، عند الضرورة، مقابل أي مخزون بطيء الحركة أو المعيب ويتم اثبات تكلفة المخزون كمصروف، وتثبت ضمن تكلفة الإيرادات .

ه - الممتلكات والآلات والمعدات

الاعتراف والقياس

- تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة لانخفاض في القيمة، إن وجدت. وتتضمن تكلفة اقتناء الأصل كافة التكاليف المتعلقة باقتناه الأصل.
- يتم إلغاء اثبات أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات عند استبعاده أو عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده.
- يتم تحديد أرباح وخسائر استبعاد بند من الممتلكات والآلات والمعدات عن طريق مقارنة صافي متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات ويتم الاعتراف بها بالصافي ضمن إيرادات (مصاريف) أخرى في الأرباح أو الخسائر.
- يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يترتب عليها زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية للمجموعة، ويمكن قياسها بشكل موثوق.

- يتم رسملة تكاليف التمويل المتعلقة بالقروض لتمويل إنشاء موجودات مؤهلة خلال السنة اللاحمة لاستكمال وتجهيز الموجودات للغرض المعدة له.
- في حال ما إذا كان لأجزاء هامة من بند الممتلكات والآلات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة عندئذ يتم احتسابها كبنود منفصلة من الممتلكات والآلات والمعدات.
- يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء هام من بند الممتلكات والآلات والمعدات في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية كامنة إلى المجموعة ويمكن قياس تلك التكاليف بشكل موثوق. يتم استبعاد القيمة الدفترية للبند المستبدل عندما يتطلب الأمر استبدال قطع هامة للممتلكات والآلات والمعدات على فترات زمنية، تقوم الشركة بإدراج مثل هذه القطع كموجودات فردية مع أعمار إنتاجية محددة ويتم استهلاكها وفقاً لذلك. وبالمثل، عند القيام بفحص رئيسي، يتم إدراج تكلفته في القيمة الدفترية للعقارات والمعدات كاستبدال إذا ما تم استيفاء معايير الإدراج. يتم إدراج تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في الأرباح أو الخسائر حال تكبدها.

قطع الغيار الرأسمالية

- تمثل قطع الغيار الرأسمالية، قطع غيار قابلة للتبديل بالمصانع والمعدات التي تعتبر ضرورية لدعم عمليات الصيانة الروتينية وعمره المصانع والمعدات أو لاستخدامها في حالات الإصلاح الطارئة.
- تتم رسملة قطع الغيار هذه في حالة الوفاء بشروط ومعايير الرسملة، وتنتهي على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.

الاستهلاك

- تستهلك التكالفة ناقصاً القيمة المتبقية المقدرة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة باستخدام نسب الاستهلاك السنوية التالية:

النسبة	البيان	النسبة	البيان
%٢٥ - %٥٢	تجهيزات المعارض والآلات والمفروشات	%٣	المبني
%٢٠ - %١٠	الآلات والمعدات	%٤	الابار
%٢٥ - %٧٥	السيارات	%٢٠ - %٧٥	أجهزة كهربائية وكمبيوتر

- يتم مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات ومؤشرات الانخفاض في القيمة في نهاية كل سنة مالية وتعدل بأثر مستقبلي، عند الحاجة.

الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ

- تشمل الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ في نهاية السنة بعض الموجودات التي تم اقتتها ولكنها غير جاهزة للاستخدام المعدة لأجله، ويتم تسجيل الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ بالتكلفة ناقص أي انخفاض مسجل في

القيمة ، ويتم تحويل هذه الموجودات إلى فئات الموجودات ذات الصلة ويتم استهلاكها عندما تصبح جاهزة للاستخدام.

و - الموجودات غير الملموسة

- يتم قياس الموجودات غير الملموسة (ماعدا الشهرة) المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الاعتراف الأولى ، بعد الاعتراف الأولى، يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.
- لا تتم رسملة الموجودات المنتجة داخلياً (باستثناء تكاليف التطوير المرسملة) ويتم إظهار المصاروفات ذات الصلة في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبدها.
- يتم تقييم الأعمار الإنتاجية الموجودات غير الملموسة لتكون اما محددة أو غير محددة.
- يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على مدى العمر الإنتاجي الاقتصادي كما يلي:

البيان	عدد السنوات
برامج	٥

- يتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد وأعمارها الإنتاجية ومؤشرات الانخفاض في القيمة في نهاية كل سنه مالية حيث يتم تقييمها لتحديد انخفاض القيمة إذا كان هناك مؤشرا على أن الأصل غير الملموس يمكن أن يكون قد تعرض لانخفاض القيمة.
- ويتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع او النطء المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تعديل فترة او طريقة الإطفاء، حسبما يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية وتعدل بأثر مستقبلي، عند الضرورة.
- يتم إدراج مصروف الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة ضمن فئة المصاروفات بما يتناسب مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.
- يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالنفقات إلى المجموعة، ويمكن قياس النفقات بشكل موثوق.
- بالنسبة للموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد فلا يتم اطفائها بل يتم اختبارها لقياس انخفاض القيمة سنويأ سواء بصورة منفردة أو على مستوى الوحدات المنتجة للقد. ويتم فحص تقييم العمر غير المحدد سنويأ لتحديد ما إذا كان سيستمر تصنيفه كغير محدد المدة بشكل مدوم. وإذا لم يكن كذلك، فإن التغيير في تقييم العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدد يكون على أساس مستقبلي.

- تقاس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء إدراج الأصل غير الملموس بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم إدراجها في الربح أو الخسارة عند استبعاد الأصل.

ز - الموجودات غير المتداولة المحفظ بها للبيع (ان وجد)

- يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كموجودات محفظة بها للبيع في حال وجود احتمالية عالية لاستردادها بشكل أساسي من خلال البيع أكثر من الاستخدام المستمر.
- يمكن استيفاء متطلبات التصنيف كمحفظة بها للبيع فقط عند الاحتمالية العالية للاستبعاد وأن الأصل متاح للبيع الفوري في حاليه الراهنة. إن الإجراءات المطلوبة لإتمام البيع يجب أن توضح أنه لم يكن هناك تغيرات جوهرية أو أنه سيتم اتخاذ قرار بإيقاف البيع.
- يتم قياس مثل هذه الموجودات عادة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصة تكاليف البيع - أيهما أقل. ويتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة على التصنيف الأولي كموجودات محفظة بها للبيع وإدراج الأرباح والخسائر اللاحقة من إعادة القياس في الربح أو الخسارة.
- وفي حال تصنيف الأصل كأصل محفظة به للبيع فإنه لا يتم إطفاؤه أو استهلاكه بعد ذلك ولا يتم احتساب الاستثمار في الشركة المستثمر فيها بعد ذلك بطريقة حقوق الملكية.

ح - تكاليف الاقتراض

- تكون تكاليف الاقتراض من الفائدة والتکاليف الأخرى التي تتکبدها المنشاة فيما يتعلق باقتراض الأموال.
- تتم رسملة تكاليف الاقتراض العائد مباشرة إلى إنشاء أصل باستخدام معدل الرسملة حتى تلك المرحلة التي يتم فيها فعلياً إتمام تنفيذ الأعمال الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للغرض المحدد له وبعد ذلك تحمل هذه التكاليف على قائمة الربح أو الخسارة. وفي حال القروض المحددة، فإن جميع هذه التكاليف العائدة مباشرة إلى اقتداء أو إنشاء أو إنتاج أصل تتطلب فترة زمنية جوهرية لتجهيزه للغرض المحدد له أو للبيع فإن مثل هذه التكاليف يتم رسملتها كجزء من تكلفة الأصل ذي الصلة. ويتم إدراج جميع تكاليف الاقتراض الأخرى كمصاريف في الفترة التي تحدث فيها.
- يتم خصم إيرادات الاستثمار المكتسبة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة حتى يتم إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

ط - الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة.

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي تمارس عليها الشركة تأثيراً هاماً وكبيراً . التأثير الكبير هو قدرة الشركة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكنها لا تُعد سيطرة أو سلطة مشتركة على هذه السياسات.
- المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للشركة سيطرة مشتركة على ذلك الترتيب كما أن لديها الحق في صافي أصول الترتيب المشترك.
- السيطرة المشتركة هي ترتيب تعاقدي مسيطر عليه بشكل مشترك وتكون قائمة عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة موافقة بالإجماع من الأطراف المشاركين في السيطرة. إن الاعتبارات في تحديد التأثير الهام والسيطرة المشتركة هي الاحتفاظ - بشكل مباشر أو غير مباشر - بنسبة من حق التصويت للمنشأة المستثمر فيها ، التمثيل في مجلس الادارة أو جهات حوكمة مماثلة في المنشأة المستثمر فيها ، المشاركة في صنع السياسات ، بما في ذلك المشاركة في القرارات المتعلقة بتوزيعات الأرباح أو التوزيعات الأخرى ، المعاملات الجوهرية بين الشركة والمنشأة المستثمر فيها ، تبادل الموظفين الاداريين أو توفير المعلومات التقنية الأساسية.
- تتم المحاسبة عن استثمار الشركة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- ووفقاً لطريقة حقوق الملكية يسجل الاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة في قائمة المركز المالي وتعدل هذه التكلفة لاحقاً للاعتراف بحصة الشركة في الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة أو المشروع المشترك مطروحاً منها أي انخفاض في قيمة صافي الاستثمار.
- عندما تتجاوز حصة الشركة في خسائر المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك ملكيتها في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك (التي تشمل أي حصة ملكية طويلة الأجل تشكل في جوهرها جزءاً من صافي استثمار الشركة في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك) تتوقف الشركة عن الاعتراف بحصتها من الخسائر الإضافية. ويتم الاعتراف بالخسائر الإضافية فقط وتدرج كالتزامات بالقدر الذي يكون فيه لدى الشركة التزامات قانونية أو تعاقدية أو قامت بمدفوعات نيابة عن المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك .
- وإذا قامت الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في فترة لاحقة بتسجيل أرباح، تستأنف المجموعة تسجيل حصتها من هذه الأرباح فقط عندما تتعادل حصتها من الأرباح مع حصتها من الخسائر غير المسجلة.
- تتم المحاسبة عن استثمار الشركة في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية اعتباراً من التاريخ الذي تصبح فيه المنشأة المستثمر فيها منشأة زميلة أو مشروع مشتركاً.
- وعند الاستحواذ على الاستثمار في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك، تسجل أي زيادة في تكلفة الاستثمار عن حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة للمنشأة المستثمر فيها كشهرة وتدرج ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ، ولا يتم استهلاكها أو اجراء اختبار في قيمتها بصورة مستقلة.

- تسجل أي زيادة في حصة الشركة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة للمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك عن تكلفة الاستثمار بعد إعادة التقييم مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر في السنة التي يتم فيها الاستحواذ على الاستثمار.
- تتوقف الشركة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه منشأة زميلة أو مشروع مشترك ، أو عندما يتم توصيف الاستثمار كمحفظة للبيع. ويتم في هذه الحالة اثبات الاستثمار بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي اختلاف بين القيمة الدفترية للمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك والقيمة العادلة بعد تحويله إلى استثمار ومحضلات الاستبعاد في قائمة الدخل.
- عندما تقوم الشركة بتحفيض حصتها في منشأة زميلة أو مشروع مشترك ولازالت الشركة مستمرة بتطبيق طريقة حقوق الملكية ، فإنه يجب على الشركة أن تعيد تصنيف المكاسب والخسائر المتباينة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر ، والمتعلقة بذلك الانخفاض في قائمة الربح والخسارة ، اذا كان هذا التصنيف للمكاسب والخسائر يتضمن استبعاد الصول أو الالتزامات ذات العلاقة.
- بعد التطبيق لطريقة حقوق الملكية ، تحدد الشركة في تاريخ اعداد القوائم المالية ، مدى وجود دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في المنشأة زميلة أو المشروع المشترك وفي حالة وجود مثل هذا الدليل تقوم الشركة بتقدير المبلغ الممكن استرداده من قيمة الاستثمار. ان المبلغ الممكن استرداده من قيمة الاستثمار هو القيمة العادلة للاستثمار أو الوحدة المنتجة للنقد مخصوصاً منها تكاليف بيع الاستثمار أو قيمته قيد الاستعمال- أيهما أعلى.
- يتم استبعاد المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين الشركة و المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك بقدر حصة الشركة في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك. ويتم عرض حصة الشركة في نتائج المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك في قائمة الدخل بعد أرباح أو خسائر التشغيل
- يتم اعداد القوائم المالية للمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك عن نفس الفترة المالية للشركة. ويتم اجراء التعديلات في حالة الضرورة لتنقذ السياسات المحاسبية للمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك مع السياسات المحاسبية للشركة.

ي - عقود الإيجار

- إن تحديد ما إذا كانت الاتفاقية هي (أو فحواها) عقد إيجار يسند إلى جوهر الاتفاقية في تاريخ بداية العقد. يتم تقييم الاتفاقية لتحديد ما إذا كان الوفاء بالاتفاقية يعتمد على استخدام أصل ما (أو موجودات) أو أن الاتفاقية تنقل الحق في استخدام الأصل (أو موجودات) حتى لو لم يتم تحديد الأصل (أو تلك الموجودات) بشكل صريح في الاتفاقية.

▪ الشركة كمستأجر

- يتم الاعتراف (ان وجد) بموجودات ومطلوبات متعلقة بعقود الإيجار التي تطبق عليها متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) حيث :
 - يتم توزيع كل دفعه ايجار بين المطلوبات وتكلفة التمويل .
 - يتم تحويل تكلفة التمويل على الربح والخسارة على مدى فترة الايجار بحيث يتم تحقيق معدل عمولة دوري ثابت على الرصيد المتبقى من الالتزام لكل فترة .
 - تم استهلاك حق استخدام الأصل بالتكلفة التي تتضمن الآتي:
 - مبلغ القياس المبدئي لمطلوبات الإيجار.
 - اي دفعات إيجارية تم سدادها في او قبل تاريخ بدء العقد ناقص اي حواجز ايجارية مستلمة .
 - تكاليف التجديد. (ان وجد)
 - ويبلغ العمر الإنتاجي لحق الاستخدام الأرضي مدة تسعة سنين .
- تتضمن مطلوبات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفووعات الإيجار التالية :
 - الدفعات الثابتة (بما في ذلك الدفعات الثابتة في جوهرها) ناقصا اي حواجز ايجار مدينة .
 - دفعات الإيجار المتغيرة التي تستند الى مؤشر او معدل .(ان وجد)
 - المبالغ المتوقع دفعها من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية .
 - سعر ممارسة خيار الشراء اذا كان المستأجر متأكد بشكل معقول من ممارسة هذا الخيار ان وجد.
 - دفعات الغرامات الخاصة بإنتهاء عقد الإيجار ، اذا كانت مدة الإيجار تعكس بشكل معقول من ممارسة المستأجر لذلك الخيار (ان وجد).
- يتم خصم مدفووعات عقد الإيجار باستخدام معدل الاقتراض التدريجي والذي يمثل السعر الذي سيدفعه المستأجر ليقترض الأموال اللازمة للحصول على اصل ما بقيمة مماثلة في بيئه اقتصادية مماثلة بشروط واحكام مماثلة
- يتم اثبات المدفووعات المرتبطة بعقد الإيجار قصيرة الأجل وايجارات الموجودات منخفضة القيمة على اساس القسط الثابت كمصروف في الربح والخسارة . عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود ايجار ذات فترة ايجار مدتها ١٢ شهرا او اقل .
- يتم اعادة التفاوض على شروط عقود الإيجار على اساس فردي وتحتوي على نطاق واسع من الشروط والأحكام المختلفة . لا تفرض اتفاقيات عقود الإيجار اي تعهدات ولكن الموجودات المؤجرة قد لا يتم استخدامها كضمان لأغراض الاقتراض .

▪ الشركة كمؤجر

- إن تحديد ما اذا كانت الاتفاقية هي (او فحواها) عقد ايجار يستند الى جوهر الاتفاقية في تاريخ بداية العقد .

- ويتم تصنيف كل عقد من عقود الإيجارات (إن وجدت) إما على أنه عقد ايجار تشغيلي او انه عقد ايجار تمويلي ، حيث يعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد تمويلي او عقد تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد
- يصنف عقد الإيجار على انه عقد ايجار تمويلي اذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد
- ويتم تصنيف عقد الإيجار على انه عقد ايجار تشغيلي اذا كان لا يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد
- تدرج حواجز عقود الإيجار او اي رفع في عقود الإيجار كجزء لا يتجزأ من مجموع التزام الذم المدينية من عقد الإيجار ويتم احتسابها على اساس القط الثابت على مدى فترة العقد . تدرج الإيجارات الطارئة كإيرادات في الفترة التي يتم احتسابها .

ك - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

- تقوم الشركة في تاريخ كل قائمة مركز مالي بمراجعة الموجودات غير المالية (ما عدا المخزون والموجودات الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر أو ظروف تشير إلى حدوث خسارة الانخفاض في القيمة أو عكس خسارة الانخفاض في القيمة. وفي حالة وجود هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لهذه الموجودات لتحديد مقدار خسارة الانخفاض في القيمة أو عكس خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجدت.
- وعند تعذر تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات الفردية، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي تتنمي إليها الموجودات. وعند إمكانية تحديد أساس معقول وثابت للتوزيع، يتم توزيع الموجودات المشتركة على الوحدات الفردية المنتجة للنقد، أو بخلاف ذلك يتم توزيعها على المجموعة الأصغر من الوحدات المنتجة للنقد والتي يمكن تحديد أساس توزيع معقول وثابت لها.
- وتتمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد في القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المحققة للنقد ناقصاً تكفة البيع أو القيمة قيد الاستعمال - أيهما أعلى،
- وتحدد القيمة القابلة للاسترداد للأصل المنفرد ما لم يكن الأصل يحقق تدفقات نقدية مستقلة بشكل كبير عن النفقات المتولدة من موجودات أو مجموعات أخرى من الموجودات.
- وعندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المحققة للنقد القيمة القابلة للاسترداد يعتبر الأصل منخفض القيمة وتخفض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد.
- عند تقييم القيمة قيد الاستعمال، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة بما يعكس التقديرات السوقية الحالية للفترة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للموجودات التي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لها.

- وعند تحديد القيمة العادلة ناقص تكاليف إتمام البيع، يتم مراعاة المعاملات السوقية الحديثة وفي حال عدم القدرة على تحديد مثل هذه المعاملات يتم استخدام نموذج تقدير مناسب.
- يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في الأرباح أو الخسائر إلا إذا تم قيد الموجودات ذات الصلة بالقيمة المعاد تقديرها، وتعامل خسارة الانخفاض في القيمة في هذه الحالة كتخفيض ناتج عن إعادة التقييم.
- وعندما يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في وقت لاحق، يتم زيادة القيمة الدفترية للموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى التقدير المعدل لقيمتها القابلة للاستخدام بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تمت زيتها، القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها فيما لو تم الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) في سنوات سابقة. يتم الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في الأرباح أو الخسائر إلا إذا تم قيد الموجودات ذات الصلة بالقيمة المعاد تقديرها، وتعامل خسارة الانخفاض في القيمة في هذه الحالة كزيادة ناتجة عن إعادة التقييم.
- الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير محددة المدة وكذلك الموجودات غير الملموسة غير المتاحة للاستخدام بعد يتم فحصها للانخفاض في قيمتها سنويًا على الأقل وكلما كان هناك مؤشر على انخفاض في قيمة الموجودات.

ل - قياس القيمة العادلة

- تقوم الشركة بالإفصاح عن القيمة العادلة للموجودات غير المالية كجزء من قوائمها المالية السنوية. القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن الحصول عليه مقابل بيع أصل أو سداد التزام في معاملة تتم بين أطراف السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى الافتراض بأن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تتم إما:
 - من خلال السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام، أو
 - من خلال السوق الأكثر منفعة للأصل أو الالتزام في ظل غياب سوق رئيسية.
- يجب أن تكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر منفعة قابلاً للوصول إليه من قبل الشركة.
- يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام ما باستعمال الافتراضات التي يستخدمها أطراف السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض أن الأطراف في السوق يتصرفون وفق ما يحقق أفضل مصالح اقتصادية لهم.
- يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي في الحساب قدرة الأطراف في السوق على توفير منافع اقتصادية باستخدام الأصل فيما يحقق أفضل منفعة منه أو بيعه إلى طرف آخر من أطراف السوق لتحقيق أفضل منفعة منه.

- تستخدم الشركة أساليب تقييم تتلاءم مع الظروف وتتوافق لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وتعظيم استخدام المعطيات القابلة للملاحظة ذات العلاقة وتقليل استخدام المعطيات غير القابلة للملاحظة ، حيث :
 - تقع مسؤولية الإشراف على جميع قياسات القيمة العادلة الهامة على الإدارة، بما في ذلك المستوى الثالث للقيم العادلة.
 - وتقوم الإدارة بمراجعة المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة وتعديلات التقييم بشكل دوري.
 - وتقوم الإدارة بتقييم الأدلة التي تم الحصول عليها من طرف ثالث لدعم الاستنتاج بأن هذه التقييمات تلبي متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي ينبغي أن تصنف فيه هذه التقييمات في حالة استخدام معلومات من طرف ثالث، مثل أسعار السمسارة أو خدمات التسعير، تستخدم لقياس القيم العادلة.
- تستخدم الشركة بيانات السوق الملحوظة قدر المستطاع عند قياس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات و يتم تصنيف القيم العادلة إلى مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء على المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم كما يلي :
 - المستوى ١ : الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة .
 - المستوى ٢ : مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام إما مباشرة (مثل الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).
 - المستوى ٣ : مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تستند إلى بيانات سوق يمكن ملاحظتها (مدخلات غير ملحوظة).
- إذا كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام تقع في مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، فإن قياس القيمة العادلة يتم تصنيفه بالكامل في نفس المستوى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حيث أن أدنى مستوى للدخل هو هام لقياس كامل.
- تثبت الشركة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي حدث فيها التغيير.

م - الاحتياطي القانوني

- وفقا للنظام الأساسي للشركة ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية، يتعين على الشركة تحويل ١٠ % من صافي دخلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٣٠ % من رأس مالها
- إن هذا الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين . ومع ذلك، يمكن استخدامه لتغطية خسائر الشركة أو زيادة رأس مالها.

ن - الأدوات المالية

يتم إثبات وقياس الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) "الأدوات المالية" الذي يحدد ويعالج تصنيف وقياس واستبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية. وفيما يلي تفاصيل السياسات المحاسبية المتعلقة بذلك..

▪ الاعتراف الأولى - الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يجب على المنشأة إدراج أي أصل مالي أو التزام مالي في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً من أحكام تعاقدية للأداة.

▪ الموجودات المالية

إن الموجودات المالية للشركة التي تقادس بالتكلفة المطفأة هي الفئة الأنسب إلى الشركة.

▪ القياس الأولى

عند القياس الأولى، باستثناء الدعم المدين التجاري التي لا تتضمن عنصراً تمويلياً جوهرياً، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم إثبات تكاليف المعاملة العائد مباشرةً إلى اقتطاع الأصل المالي في قائمة الربح أو الخسارة.

وإذا كان الأصل المالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياس الأصل المالي بقيمه العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة العائد مباشرةً إلى اقتطاع الأصل المالي.

يتم قياس الدعم المدين التجاري التي لا تحوي عنصراً تمويلياً جوهرياً أو التي تستحق في أقل من ١٢ شهراً بسعر المعاملة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥).

▪ التصنيف والقياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية غير المشتقة على تصنيفها ضمن فئات القياس التالية بناءً على نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات المالية وكذلك الشروط التعاقدية للتدفقات النقدية:

أ - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في نهاية كل فترة تقرير دون خصم تكاليف المعاملة التي قد تتطلبها المجموعة عند البيع أو التخلص من أي من الموجودات المالية في المستقبل.

إن جميع الأصول المالية الغير مصنفة كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ووفقاً لما سيتم بيانه أدناه يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وهذا يتضمن جميع الأصول المالية المشتقة الأخرى وعند الإثبات الأولى يحق للشركة أن تخصص بشكل نهائي الأصول المالية والتي بطريقة أخرى تستوفي شروط ومتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

وإذا قامت الشركة بذلك فإنها تقوم بحذف عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أو بأخرى أو تخفيض عدم التطابق بشكل كبير.

ب - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

وهي تكون اما (أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) أو (أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في نهاية كل فترة تقرير ولا يتم خصم تكاليف المعاملات التي تتکبدتها المجموعة عندما يتم التخلص من الأصل في المستقبل.

- مع العلم انه يتم قياس الاستثمارات في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين ولا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
 - ✓ يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يتحقق الهدف منه عن طريق تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية. و
 - ✓ تتساً فتراتها التعاقدية في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي تمثل فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة على أصل المبلغ القائم.

عند الغاء الاعتراف بالموجودات المالية، يتم إعادة تصنیف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة ومع ذلك، لا يتم لاحقاً إعادة تصنیف أرباح أو خسائر القيمة العادلة إلى الربح والخسارة في حالة أدوات حقوق الملكية.

ج - موجودات مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة:

يجب قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي في حال استيفاء الشرطين التاليين:

١. الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من تحصيل التدفقات التعاقدية؛
٢. أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية التي هي دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

تتضمن الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة الضم المدينة التجارية والضم المدينة الأخرى وودائع مراقبة لأجل. تتضمن ودائع المراقبة لأجل لدى البنوك إيداعات لدى البنوك بتواريخ استحقاق أصلي أكثر من ثلاثة أشهر وأقل من سنة واحدة من تاريخ الإيداع وأيضاً تتضمن الشروط المدرجة ضمن موجودات مالية غير متداولة أخرى.

بعد القياس الأولي، يتم قياس هذه الموجودات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال ناقصاً الانخفاض في القيمة (إن وجدت). يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ بالاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الفائدة الفعال. يتم إدراج إطفاء معدل الفائدة الفعال ضمن إيرادات التمويل في الربح أو الخسارة. تدرج الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة.

وفيما يلي طريقة الإثبات والعرض للربح أو الخسائر الناتجة عن تصنيف الفئات أعلاه

صنف القياس	الإثبات والعرض للربح و الخسائر
الأصول المالية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ يتم ادراج البنود التالية في قائمة الربح أو الخسارة: ✓ ايراد الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي بالتكلفة المطفأة ✓ الخسائر الائتمانية المتوقعة (أو عكس الخسائر) (انخفاض القيمة وعكسها) ✓ مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية <p>▪ عندما يتم الغاء الاعتراف بالاصل المالي (الاستبعاد)، فإن المكاسب أو الخسائر الناتجة يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة</p>
أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	<ul style="list-style-type: none"> ▪ المكاسب والخسائر يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر <u>باستثناء البنود التالية</u> والتي يتم الاعتراف بها في الربح او الخسارة بالطريقة نفسها المطبقة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: ✓ إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية . ✓ الخسائر الائتمانية المتوقعة (أو عكس الخسائر) . (انخفاض القيمة وعكسها) ✓ مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية <p>▪ عندما يتم الغاء الاعتراف بالاصل المالي (الاستبعاد)، فإنه يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة</p>
الاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	<ul style="list-style-type: none"> ▪ يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر في الدخل الشامل الآخر ▪ توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات يجب ان تثبت كدخل في الربح أو الخسارة ما لم تمثل بوضوح سداد جزء من تكلفة الاستثمار . ▪ لا يتم إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة تحت أي ظرف من الظروف.
بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة ;	المكاسب أو الخسائر الناتجة سواء من القياس اللاحق أو من الغاء الاعتراف، يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

▪ إعادة التصنيف

عندما -و فقط عندما- تقوم المنشأة بتغيير نموذج اعمالها في إدارة الموجودات المالية، فإنه يجب عليها إعادة تصنيف جميع موجوداتها المالية المتأثرة بذلك وفقاً لمتطلبات التصنيف المذكورة أعلاه.

▪ الغاء الاعتراف بال الموجودات المالية

يتم بشكل رئيسي إلغاء الاعتراف بأصل مالي (أو حسب مقتضى الحال جزء من أصل مالي او جزء من مجموعة من موجودات مالية متماثلة) (أي استبعادها من قائمة المركز المالي) عندما تنتقض الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو عند تحويل الأصل المالي أو جميع مخاطره ومنافع الملكية إلى طرف آخر. ويتم إثبات الفرق في القيمة الدفترية في قائمة الربح او الخسارة.

▪ انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم احتمالية وجود دليل موضوعي على أن أصل مالي او مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت للانخفاض. يظهر انخفاض القيمة عند وقوع حدث او أكثر إذا كان للإدراج الأولي للأصل تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية من الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن قياسها بصورة يعتد بها.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) من المنشأة تطبيق نموذج لقياس خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية. ليس بالضرورة حصول حدث ائتماني من أجل إدراج الخسائر الائتمانية. تقوم المنشأة بدلاً من ذلك، مستخدمة نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات كما في تاريخ كل تقرير مالي.

يجب قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وعمل مخصص لها إما بمبلغ يعادل (أ) ١٢ شهراً من الخسائر المتوقعة أو (ب) الخسائر المتوقعة الطويلة الأجل.

▪ في حال عدم زيادة المخاطر الائتمانية للأداة المالية بشكل جوهري منذ البداية، عندئذ يتم تكوين مخصص يعادل الخسارة المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

▪ وفي حالات أخرى، يجب عمل مخصص للخسائر الائتمانية طويلة الأجل.

❖ بالنسبة للذمم المدينة التجارية والأرصدة المدينة الأخرى، قامت الشركة بتطبيق الطريقة البسيطة وفقاً للمعيار واحتساب خسائر الائتمان طبقاً لتوقعات الخسائر الائتمانية على مدى عمر الموجودات المالية حيث :

- قامت الشركة بإنشاء مصغوفة مخصصة تقوم على خبرة الشركة السابقة فيما يتعلق بخسائر الائتمان، وتعديلها بالنسبة للعوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

- تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعرضاً عندما تكون الدفعات التعاقدية متغيرة وتجاوز موعد استحقاقها مدة ٩٠ يوماً. إلا أنه في بعض الحالات، قد تعتبر الشركة أن أصلاً مالياً متعرضاً عندما تبين المعلومات الداخلية أو الخارجية عدم احتمالية استلام الشركة المبالغ التعاقدية القائمة كاملة قبل أحذها بالحساب تعزيزات ائتمانية محتفظ بها بواسطة الشركة.

فيما عدا الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها من خلال الدخل الشامل الآخر ، فإنه يتم خفض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب المخصص ويتم إدراج مبلغ الخسارة في الربح أو الخسارة. وتستمر إيرادات الفائدة على القيمة الدفترية المخفضة باستخدام معدل الفائدة المستعمل في خصم التدفقات النقدية المستقبلية بغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة. ويتم شطب القروض مع المخصص المرتبط بالقروض عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد المستقبلي وتحقق جميع الضمانات أو تحويلها إلى الشركة.

▪ أما فيما يتعلق بالاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها من خلال الدخل الشامل الآخر فإنه يتم إثبات مخصص الخسارة في الدخل الشامل الآخر والمترافق في احتياطي إعادة تقييم الاستثمار ، ولا يقل من القيمة الدفترية للأصل المالي في قائمة المركز المالي.

▪ وفي كل الأحوال فيما إذا في سنة لاحقة- زاد أو نقص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة التقديرية بسبب حدوث وقع بعد تسجيل الانخفاض في القيمة فيتم زيادة او تقليل خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. إذا ما تم عكس قيد شطب ما في وقت لاحق، فيتم قيد الاسترداد إلى تكاليف التمويل في الربح أو الخسارة.

▪ **المطلوبات المالية**

تتضمن المطلوبات المالية للمجموعة ذمم دائنة وبمبالغ مستحقة الدفع وقرفوص وسلف.

▪ **القياس الأولي**

يتم تصنيف المطلوبات المالية عند الاعتراف الأولي كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وكقرفوص وسلف وذمم دائنة. حسب مقتضى الحال.

يتم قياس وتسجيل جميع المطلوبات المالية بداية بالقيمة العادلة، وفي حال القرفوص طويلة الأجل والسلف والذمم دائنة بعد خصم التكاليف المباشرة العائدية على المعاملة. (إى انه باستثناء المطلوبات المالية بالقيمة العادلة حيث يتم إثبات تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناص مطلوبات مالية مباشرة في الربح أو الخسارة).

▪ **التصنيف والقياس اللاحق**

أ - بالتكلفة المطفأة

يجب على المنشاة تصنيف جميع المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة ويتم قياسها لاحقاً بذلك ، فيما عدا:

١. المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٢. المطلوبات المالية التي تتلاشى عند تحويل أصل مالي غير مؤهل لإلغاء إثباته أو عند تطبيق طريقة المشاركة المستمرة (منهج الارتباط المستمر).

٣. عقود ضمان مالي.

٤. التزامات أو الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق، ولم يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٥. الثمن (العوض) المحتمل المدرج من قبل الجهة المقتية في عملية تجميع أعمال والتي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣). يتم قياس هذا الثمن المحتمل لاحقاً بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة.

يتم قياس جميع المطلوبات المالية للشركة لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. تدرج الأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بالمطلوبات من خلال عملية إطفاء معدل الفائدة الفعال.

يتم احتساب التكفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً أساسياً من طريقة معدل الفائدة الفعال. يدرج إطفاء معدل الفائدة الفعال كتكاليف تمويل في الربح أو الخسارة.

يتم إثبات المكاسب أو الخسائر للمطلوبات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة (والتي لا تشكل جزءاً من علاقة التحوط بشكل عام) في الربح أو الخسارة. ويستثنى من ذلك المكاسب أو الخسائر لبعض المطلوبات المالية التي تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة عندما تكون الشركة مطالبة بتقييم آثار التغيرات في مخاطر الائتمان المرتبطة بالالتزامات في الدخل الشامل الآخر.

ب - المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشمل المطلوبات المالية التي تقع ضمن هذه الفئة:

١. المطلوبات المحافظ بها للمتجارة.

٢. مطلوبات المشتقات غير المخصصة كأدوات تحوط.

٣. المطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.

بعد التسجيل الأولي، تقوم الشركة بقياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة وتسجيل التغيرات في الربح أو الخسارة.

عادة يتم تقسيم الأرباح والخسائر من المطلوبات المالية المخصصة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة على النحو التالي:

١- يتم إثبات مبلغ التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يعود إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لتلك الالتزامات المالية في الدخل الشامل الآخر.

٢- يتم إثبات القيمة المتبقية من التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي في الربح أو الخسارة.

ج - المطلوبات المالية بخلاف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم تعديل المتطلبات من الديون المصدرة على مدى عمر الدين بحيث تكون القيمة الدفترية عند الاستحقاق هي القيمة التي سيتم سدادها عند الاستحقاق. تخضع المطلوبات المالية المخصصة كأدوات تحوط لمتطلبات محاسبة التحوط.

▪ إعادة التصنيف

لا يمكن للمجموعة إعادة تصنيف أي التزام مالي.

▪ إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي عند الوفاء به أو إلغاؤه أو انتهاءه. وعند استبدال التزام مالي موجود بأخر من نفس المعرض حسب شروط مختلفة تماماً أو عند تعديل شروط التزام حالي بشكل جوهري، فإن مثل هذا الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه كإلغاء قيد للالتزام المالي الأصلي مع الاعتراف بالالتزام الجديد. يتم تسجيل الفرق ما بين القيم الدفترية ذات الصلة في الربح أو الخسارة.

▪ مقاصة الأدوات المالية (المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية)

يتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتسجل بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما يتم استيفاء الشرطين التاليين:

١. تمتلك الشركة حالياً حًقا قانونياً نظاماً لعمل المقاصة بين المبالغ المعترف بها في الموجودات والمطلوبات.
٢. وجود نية لدى الشركة بالتسوية على أساس الصافي، أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في آنٍ واحد.

س - تحقق الإيرادات

- يتم إثبات وقياس الإيرادات الناشئة عن العقود وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) ما لم تكن هذه العقود ضمن نطاق معايير أخرى. حيث يتم الاعتراف بالإيرادات الناشئة عن العقود مع العملاء بناء على نموذجاً شاملًا واحداً من خمس خطوات ، حيث يتم إدراج الإيرادات بالمبلغ الذي يعكس الثمن الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل. حيث تُقاسُ الإيرادات بناءً على المبلغ المحدد في العقد المبرم مع العميل.

- وتعترف الشركة بالإيرادات عندما تحول السيطرة على منتج أو خدمات إلى العميل وعند استيفاء المعايير المحددة لكل نشاط من أنشطة الشركة، كما موضح أدناه، ويكون إما عند نقطة زمنية أو على مدى زمني يعتمد على الوفاء باداء الالتزام عن طريق تحويل السيطرة على السلع أو خدمات إلى العميل.

- حيث تقوم الشركة بإدراج الإيرادات من العقود مع العملاء استناداً إلى الخمس خطوات التالية:

- الخطوة (١): تحديد العقد مع العميل: العقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر ينبع عنه حقوق والتزامات الازمية ويوضح المعايير التي يجب استيفاؤها لكل عقد
- الخطوة (٢): تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وعد للعميل حسب العقد من أجل نقل بضائع أو تقديم خدمات للعميل.
- الخطوة (٣): تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو الثمن المتوقع من الشركة مقابل تناول البضائع أو الخدمات المتفق عليها مع العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف ثالثة.
- الخطوة (٤): توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، تقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمقدار مبلغ مقدر الثمن المتوقع تحصيله من البضائع أو الخدمات لقاء تأدية التزام الأداء
- الخطوة (٥): إدراج الإيرادات عند (أو حينما) تستوفي المنشآة التزام الأداء.
 - تستوفي الشركة التزام الأداء وتقوم بإدراج الإيرادات على مدى مدة العقد إذا ما حققت أي من المتطلبات التالية:
 - ١- حصول العميل على المنافع الناتجة عن أداء الشركة واستهلاك تلك المنافع في ذات الوقت، أو
 - ٢- إداء الشركة يؤدي إلى إنشاء أو تحسين أصل واقع تحت سيطرة العميل وقت التحسين أو الإنشاء، أو
 - ٣- إداء الشركة للالتزام لا يكون أصلاً لاستخدامات أخرى للشركة، كما يكون للشركة الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه واجب النفاذ.
 - بالنسبة لالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه فيتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.
 - عندما تقوم الشركة بإستيفاء التزام أداء من خلال تقديم البضائع أو الخدمات الموعودة، فإن الشركة بذلك تقوم بإيجاد أصل بناء على العقد مقابل الثمن الذي حصلت عليه جراء الأداء. وإذا ما تجاوز مبلغ الثمن المفوترة للعميل مبلغ الإيرادات المدرجة فهذا يزيد من التزام العقد.
 - تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للثمن المستلم أو المستحق القبض مع الأخذ بالحساب شروط الدفع التعاقدية المحددة.
 - يتم إدراج الإيرادات في الربح أو الخسارة بمقدار الحد المتوقع لتدفق المنافع الاقتصادية إلى الشركة مع إمكانية قياس الإيرادات والتكاليف - حيثما ينطبق - بصورة يعتد بها.

• إيرادات من بيع المنتجات

يتم إثبات الإيرادات وفقاً لما هو موضح أعلاه حيث ، يتم نقل المنافع والمخاطر الخاصة بالمنتجات المباعه إلى العميل مباشرة وبمجرد إسلامه لها وإقراره بذلك ، وعليه يتم إصدار الفواتير وإثبات الإيراد في تلك المرحلة الزمنية بباقي القيمة وذلك بعد خصم أيًّا من الحسومات التي يتمتع بها العملاء وفقاً للعقود المبرمة والوفاء بتلك الالتزامات.

ويتم تحقق الإيراد بالشركة عند اصدار الفاتورة وتسلیم البضاعة.

ع - تكاليف الإيرادات

تتمثل تكاليف الإيرادات في تكلفة المشتريات والمصروفات المباشرة الخاصة بالإيرادات.

ف - المصروفات

- تشمل مصروفات البيع والتسويق والمصروفات العمومية والإدارية التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي لا تعتبر بالتحديد جزءاً من تكلفة الإيرادات.
- مصروفات البيع والتسويق في تلك المصروفات الناشئة عن جهود الشركة الكامنة وراء المبيعات ووظائف التسويق.
- يتم تصنيف جميع المصروفات ، الإطفاء وخسائر الانخفاض في القيمة كمصروفات عمومية وإدارية.

ص - الزكاة والضريبة

ف - ١ الزكاة

- تم احتساب مخصص الزكاة وفقاً لأنظمة الزكوية التي تصدرها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالمملكة العربية السعودية "الهيئة".
- يتم تحميل مخصص الزكاة على قائمة الربح أو الخسارة.
- يتم تسجيل أي التزامات إضافية ، ومعالجة التسويات الناتجة عن الرابط الزكوي ، إن وجدت، التي قد تصبح مستحقة عند الانتهاء من الرابط في نفس السنة المالية التي يتم فيها اعتماد الرابط الزكوي.

ف - ٢ ضريبة الاستقطاع

- تستقطع المجموعة ضرائب على بعض المعاملات مع جهات غير مقيدة في المملكة العربية السعودية كما هو مطلوب وفقاً لأنظمة الضريبة المعمول بها في المملكة العربية السعودية. يتم تسجيل ضريبة الاستقطاع المتعلقة بالمدفوغات الأجنبية كمطابقات.

ف - ٣ ضريبة المعاملات

- يتم إثبات الإيرادات والمصاريف الموجودات بعد خصم ضريبة المعاملات (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة)، فيما عدا:

- عندما تكون ضريبة المعاملات المتکبدة بشأن شراء موجودات أو خدمات غير قابلة للاسترداد من السلطة الضريبية، وفي هذه الحالة، يتم إثبات ضريبة المعاملات كجزء من تكلفة شراء الأصل أو كجزء من بند المصاريف، حيثما ينطبق ذلك، و

- الذمم المدينة والدائنة التي تم إدراجها مع مبلغ ضريبة المعاملات.

- يتم إدراج صافي مبلغ ضريبة المعاملات القابلة للاسترداد من، أو المستحقة الدفع إلى، السلطة الضريبية كجزء من الذمم المدينة أو الدائنة في قائمة المركز المالي.

ق - تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بعد تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة إلى العملة الوظيفية (الريال السعودي) بتاريخ المعاملة، ويتم تحويل أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالمعاملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ القوائم المالية. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف في الربح أو الخسارة.
- يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية لعملة أجنبية باستخدام اسعار الصرف كما في تاريخ المعاملات الأولية ولا يتم تعديلاها لاحقاً. يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة لعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي جرى فيه تحديد القيمة العادلة. يتم التعامل مع الربح أو الخسارة الناشئة عن تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بما يتماشى مع الاعتراف بالربح أو الخسارة من التغيرات في القيمة العادلة للبند ذو الصلة.

ر - المخصصات

- تدرج المخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام (قانوني أو ضمني) ناشئ عن حدث سابق ويكون هناك احتمال أن يطلب من الشركة سداد هذا الالتزام من خلال تدفقات نقدية الموارد إلى خارج الشركة تجسد منافع اقتصادية ويكون بالإمكان إجراء تقدير يعتد به لمبلغ الالتزام. وحيثما تتوقع الشركة سداد بعض أو كامل المخصص -على سبيل المثال- بموجب عقد تأمين، فيتم إدراج السداد كأصل مستقل ولكن فقط عندما يكون السداد مؤكداً فعلياً. يتم عرض المصاروف المتعلقة بالمخصص في الربح أو الخسارة بعد طرح أي سداد.
- إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل الخصم الحالي قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية المال والمخاطر المتعلقة بالالتزام. عند استخدام الخصم يتم تسجيل الزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كتكلفة تمويل في الربح أو الخسارة .
- يتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل تقرير مالي وتعدل لتعكس أفضل تقدير حالي. إذا لم يعد محتملاً تدفق موارد خارجية مطلوبة متضمنة منافع اقتصادية لسداد الالتزام، فإنه يتم عكس المخصص.

ـ تكاليف إيقاف العمليات (الالتزامات المتعلقة بإزالة الموجودات)

- يتم الاعتراف بمخصص للالتزام بإيقاف العمليات عندما تتحمل الشركة المسؤولية عن أعمال الترميم أو إعادة تأهيل الأرضي، تعتمد درجة إيقاف العمليات المطلوبة والتكاليف ذات العلاقة على متطلبات القوانين والأنظمة الحالية. تتضمن التكاليف المدرجة والمسمولة في المخصص جميع التزامات إيقاف العمليات المتوقع حدوثها على مدى عمر الموجودات. ويتم خصم مخصص إيقاف العمليات إلى قيمته الحالية وتقسم رسملته كجزء من الموجودات ضمن بند الممتلكات والمصنع والمعدات ومن ثم يتم استهلاكه كمصاروف على مدى العمر المتوقع لتلك الموجودات.

إن التعديلات على المبلغ المقدر ووقت التدفقات النقدية لإيقاف العمليات هي أمر طبيعي في ضوء الأحكام والتقديرات الهامة التي تتطوّي عليها. ويتم تسجيل هذه التعديلات كزيادة في المطلوبات مقابلها زيادة في الموجودات ذات العلاقة. وتتضمن العوامل التي تؤثر على هذه التعديلات ما يلي:

- تطوير التقنية .
- المتطلبات التنظيمية واستراتيجيات الإدارة البيئية .
- التغيرات في الحد المقرر وتكليف الأنشطة المتوقعة بما في ذلك آثار التضخم .
- التغيرات في الاستدامة الاقتصادية.

ش - منافع الموظفين

- برامج المنافع المحددة

تقدّم الشركة خطة منافع محددة للموظفين وفقاً لنظام العمل بالمملكة العربية السعودية كما هو محدد في أنظمة المملكة العربية السعودية

منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بالالتزام عن المنافع المستحقة للموظفين والمتعلقة بالاجور والرواتب بما في ذلك المنافع غير النقدية ، والاجازة السنوية والاجازة المرضية وتذاكر السفر خلال الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة المتعلقة بها ، وكذلك المبلغ غير المخصص للمنافع المتوقع دفعها مقابل تلك الخدمة على اساس ان الخدمة ذات الصلة قد تم تأديتها. تقيس الالتزامات المعترف بها والمتعلقة بمنافع الموظفين قصيرة الأجل بالمبلغ غير المخصص والمتوقع ان يتم دفعه مقابل الخدمة المقدمة.

- منافع الموظفين لمابعد انتهاء الخدمة

تقوم الشركة بسداد إشتراكات تقاعد لموظفيها السعوديين إلى مؤسسة التأمينات الإجتماعية، ويمثل خطة مساهمة محددة وتعتبر الدفعات كمصروفات عند تكبدها.

ت - الالتزامات والموجودات المحتملة

- الالتزامات المحتملة هي التزامات من المحتمل أن تنشأ عن أحداث سابقة ويتأكد وجودها فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع ضمن السيطرة الكاملة للشركة. أو التزام حالى لا يتم اثباته لأن من غير المحتمل ان تكون هناك حاجه لتدفق الموارد لتسوية الالتزام وفي حالة عدم القدرة على قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية فإن الشركة لا تثبت الالتزامات المحتملة وإنما تفصح عنها في القوائم المالية.

- لا يتم اثبات الموجودات المحتملة في القوائم المالية ، ولكن يفصح عنها عندما يكون من المحتمل تحقيق منافع اقتصادية.

ث - ربحية السهم

- يتم احتساب الربحية الأساسية للسهم بقسمة صافي الدخل العائد إلى حملة الأسهم للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.
- وبما أن الشركة ليس لديها أي أسهم قابلة للتحويل فإن الربحية الأساسية للسهم تساوي الربحية المخضصة للسهم.

خ - توزيعات الأرباح النقدية لمساهمي الشركة

- تقوم الشركة بإثبات الالتزامات المتعلقة بدفع التوزيعات النقدية لمساهمي الشركة وذلك عند اعتماد التوزيع وإن التوزيع لم يعد يتم بحسب رغبة الشركة.
- وفقا لنظام الشركات في المملكة العربية السعودية يتم اعتماد توزيعات الأرباح عند المصادقة عليها من قبل المساهمين.
- يتم تسجيل توزيعات الأرباح الأولية، إن وجدت، عند المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة. يتم إثبات المبلغ المقابل مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ذ - العمليات غير المستمرة

- هي أحد مكونات أعمال الشركة التي يمكن تمييز عملياتها وتدفقاتها النقدية بصورة واضحة عن بقية الشركة وهي:
 - تمثل خط عمل رئيسي منفصل أو منطقة جغرافية للعمليات المنفصلة.
 - جزء من خطة واحدة منسقة لاستبعاد خط عمل رئيسي منفصل أو منطقة جغرافية للعمليات. أو
 - شركة تابعة تم اقتاؤها بصورة حصرية لغرض إعادة بيعها.

ض - مصاريف مدفوعة مقدما

بتم اثبات المصروفات المدفوعة مقدما طويلا الأجل بالتكلفة ناقصا أي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة.

ظ - التقارير القطاعية

- قطاع الأعمال هو بمثابة مجموعة من الموجودات أو العمليات أو المنشآت:
- ١) يزاول أعماله في الأنشطة التجارية التي من خلالها يمكن تحقيق إيرادات وتکبد مصروفات بما في ذلك الإيرادات والمصروفات التي تتعلق بمعاملات مع مكونات أخرى للشركة؛
 - ٢) يتم تحليل نتائج عملياتها بصورة مستمرة من قبل المسؤول الأول من العمليات من أجل اتخاذ قرارات متعلقة بتخصيص الموارد وتقييم الأداء.
 - ٣) التي توفر بشأنها معلومات دقيقة بشكل منفصل.
- يقوم القطاع الجغرافي بتقديم منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة معرضة لمخاطر وعوائد تختلف عن قطاعات التشغيل في بيئات اقتصادية أخرى. وحيث أن الشركة تزاول أعمالها في المملكة العربية السعودية فقط فلم يتم عرض قطاعات جغرافية في هذه القوائم المالية.

غ - الالتزامات والموجودات المحتملة

- الالتزامات المحتملة هي التزامات من المحتمل أن تنشأ عن أحداث سابقة ويتأكد وجودها فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع ضمن السيطرة الكاملة للشركة. أو التزام حالي لا يتم اثباته لأن من غير المحتمل أن تكون هناك حاجه لتدفق الموارد لتسوية الالتزام وفي حالة عدم القدرة على قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية فإن الشركة لا تثبت الالتزامات المحتملة وإنما تتصح عنها في القوائم المالية.
- لا يتم اثبات الموجودات المحتملة في القوائم المالية ، ولكن يفصح عنها عندما يكون من المحتمل تحقيق منافع اقتصادية.

٤- الأحكام والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة عمل أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المصرح عنها والإفصاح عن المطلوبات المحتملة كما في تاريخ التقرير المالي. إلا أن عدم التأكيد بشأن هذه الإفتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تتطلب تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات التي ستتأثر في الفترات المستقبلية.

تستند هذه التقديرات والإفتراضات إلى الخبرة وعوامل أخرى مختلفة يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف الموجدة وستستخدم للحكم على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى. تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات الأساسية بشكل متواصل. يتم تسجيل مراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كانت التقديرات المتغيرة تؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

تم بيان الأحكام والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة التي لها تأثير جوهري على القوائم المالية كالتالي:

٤- الأحكام:

إستيفاء التزامات الأداء

يجب على الشركة تقييم كل عقد من عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا تم استيفاء التزامات الأداء على مدى الوقت أو في وقت محدد من أجل تحديد الطريقة الملائمة لإدراج الإيرادات. قامت الشركة بتقييم ذلك بناء على إتفاقيات البيع والشراء التي أبرمتها مع العملاء وأحكام الأنظمة والقوانين ذات الصلة.

تحديد أسعار المعاملات

يجب على الشركة تحديد أسعار المعاملات فيما يتعلق بكل عقد من عقودها مع العملاء. وعند عمل مثل هذا الحكم، تقوم الشركة بتقييم تأثير أي ثمن متغير في العقد نتيجة للخصومات أو الغرامات، ووجود أي عنصر تمويلي جوهري في العقد وأي ثمن غير نقدي في العقد.

وباء كورونا (كوفيد - ١٩)

قامت الشركة بمراجعة المصادر الرئيسية لتقديرات عدم التأكيد التي تم الكشف عنها في القوائم المالية الأخيرة على خلفية وباء كورونا (كوفيد - ١٩) . تعتقد الإدارة أنه بخلاف الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية ، فإن خسارة إنخفاض قيمة

الموجودات غير المالية وجميع المصادر لتقديرات عدم التأكيد الأخرى تظل مماثلة لتلك التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية السنوية. ستستمر الإدارة في مراقبة الوضع وستتعكس أي تغيرات مطلوبة في فترة إعداد التقارير المستقبلية - إيضاح (١٧).

٤- التقديرات والافتراضات:

انخفاض قيمة الدعم المدينة التجارية والدعم المدينة الأخرى

إن قياس مخصص خسائر الإنقاذ المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة هو مجال يتطلب استخدام نماذج معقدة وإفتراضات هامة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الإنثامي.

هناك عدد من الأحكام الهامة المطلوبة أيضاً في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الإنقاذ المتوقعة مثل :-
تحديد معايير للزيادة الكبيرة في مخاطر الإنقاذ.

- ١- اختيار النماذج المناسبة والإفتراضات لقياس الخسائر الإنثامية المتوقعة.
- ٢- إنشاء وزن نسبي للتصورات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات/الأسواق وما يرتبط بها من خسائر إنثامية متوقعة.

٣- إنشاء مجموعة من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الإنثامية المتوقعة.

تقوم الشركة بإثبات مخصص للخسائر الإنثامية المتوقعة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

تقوم الشركة بقياس مخصص الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الإنثامية المتوقعة على مدى العمر الإفتراضي للأداة المالية بإثناء :

- الأدوات المالية التالية والتي يتم قياس مخصص خسائر الإنقاذ المتوقعة لها على مدى ١٢ شهراً.
- الموجودات المالية ذات المخاطر الإنثامية المنخفضة في تاريخ التقرير والأدوات المالية التي لم ترتفع فيها المخاطر الإنثامية بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي لها.

مخصص المخزون بطيء الحركة

تقوم الإدارة بعمل مخصص لبند المخزون بطيء الحركة والمتقدمة . ويتم قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق وتستند تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق على الدليل الأكثر موثوقية في وقت إجراء التقديرات . تأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار تقلبات الأسعار أو التكاليف المرتبطة مباشرة بالأحداث التي تحدث بعد تاريخ القوائم المالية إلى الحد الذي تؤكد فيها تلك الأحداث الظروف القائمة في نهاية السنة.

الاعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

- تحدد الشركة الأعمار الإنتاجية التقديرية للعقارات والمعدات لحساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقع فيها استخدام الأصل والتلف الطبيعي، تقوم الإدارة بفحص الأعمار الإنتاجية التقديرية وطريقة الاستهلاك دوريًا للتتأكد من توافق طريقة ومدة الاستهلاك مع نموذج المتوقع للمنافع الاقتصادية من هذه الموجودات.
- ويتم تعديل التغيرات في مصروف الاستهلاك في الفترات الحالية والمستقبلية- إن وجدت-.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

- تقوم الشركة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض قيمة الموجودات غير المالية في تاريخ كل تقرير مالي. يتم اختيار الموجودات غير المالية لتحديد انخفاض القيمة في حال وجود مؤشرات على عدم إمكانية استرداد القيم الدفترية.
- عندما يتم احتساب القيمة قيد الاستعمال، تقوم الإدارة بتقييم التدفقات النقدية المستقبلية من الأصل أو الوحدة المحققة للنقد وتختار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بعمل تقييم لقدرتها على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية وتوصلت إلى أن لديها الموارد للاستمرار في نشاطها في المستقبل المنظور. إضافة لذلك، تخضع الشركة لنظم الإفلاس ولائحته التنفيذية حيث وافقت المحكمة على مقترن إعادة التنظيم المالي المقترن من الشركة وتمت موافقة كلاً من المساهمين والدائنين على المقترن (إيضاح ٢١). تم الاستمرار في إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٥- أصول غير ملموسة (بالصافي)

- تمثل حركة الموجودات الغير ملموسة خلال السنة كما يلي :

<u>الإجمالي</u>	<u>برامج</u>	<u>التكلفة</u>
-	-	كما في ١ يناير ٢٠١٩ م
٤٠٠٠	٤٠٠٠	إضافات خلال السنة
<u>٤٠٠٠</u>	<u>٤٠٠٠</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
الإطفاء المتراكם		
-	-	كما في ١ يناير ٢٠١٩ م
٦٠٠٥	٦٠٠٥	إطفاء السنة
<u>٦٠٠٥</u>	<u>٦٠٠٥</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
صافي القيمة الدفترية		
٣٣٩٩٥	٣٣٩٩٥	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
<u>-</u>	<u>-</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م

٦- الاستثمار في الشركات الزميلة / مخصص خسائر استثمار في شركات زميلة

يتمثل الاستثمار في الشركات الزميلة فيما يلي:

الشركة	الكيان القانوني	البلد	نسبة الملكية	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م
* شركة أسواق ثمار ذات مسؤولية محدودة					
ووسمي الزراعية	السعودية	محدودة	% ٣٠.٥٦	(٩٢٠ ٢٥٨)	٢٠٥٤ ٣٣٠
* الشركة الوطنية لمنتجات الثمار	السعودية	محدودة	% ٥	-	-
الطازجة	السعودية				
					٢٠٥٤ ٣٣٠
					(٩٢٠ ٢٥٨)

* شركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية هي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام الشركات. تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تجارة الجملة والتجزئة في مواد مستلزمات المنتجات الزراعية والصناعية والغذائية واللحوم المبردة والمواد الصحية والتنظيمية والاستهلاكية وجميع المواد المنزلية. ويوجد دعوى قائمة لتصفية الشركة ولم يتم البت فيها.

* الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة هي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام الشركات . وقد بلغت الخسائر المتراكمة للشركة ١٠٠ % من رأس مالها منذ سنوات سابقة وقررت إدارة الشركة إيقاف احتساب حقوق الملكية نظراً لوجود دعوى قائمة لتصفية الشركة ولم يتم البت فيها.

٧- مخزون

يتكون المخزون في ٣١ ديسمبر مما يلي:

لحوم	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م
خضروات وفواكه	٣ ٤٥٣ ٨٠٠	٣ ٧٠٤ ٢٧٥
مواد تموينية أخرى ومواد تعينة وتعليق	٢٥١ ٠٦٣	١ ٩٤٦ ٤٧٩
	٥٦ ٠٦٢	٦ ٦٨٥ ٣٣٠
	٣ ٧٦٠ ٩٢٥	١٢ ٣٣٦ ٠٨٤

٨ - ذمم مدينة تجارية - بالصافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
٢٨٤١٠٧٧٥	١٦٥١٢٠٥٦
(٥٠٥٧٧٩٤)	(١٣١٩٠٤٧١)
٢٣٣٥٢٩٨١	٣٣٢١٥٨٥

ذمم مدينة تجارية

يخصم: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

٩ - مدفوعات مقدماً وأرصدة مدينة أخرى - بالصافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م
٤٤١٢١٥	١٨٣٨٨٢
٣٥٢٦٧٨	٣٨٥٨٠٥
١١٣٠٢٢٠٩	١١٣٠٢٧١٦
١٣٠٨٤٤٧	٥٧٠٠٠
٤٧٠٠٠	٥٨٠٢٧٨٣
١٣٤٥١٥٤٩	١٨٢٤٥١٨٦
-	(١١٣٠٢٢٠٩)
١٣٤٥١٥٤٩	٦٩٤٢٩٧٧

سلف وذمم عاملين

مصاريفات مدفوعة مقدماً

دفعات مقدمة موردين

خطابات ضمان

أرصدة مدينة أخرى

يخصم: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

١٠ - المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

- تمثل الجهات ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وكبار موظفي الادارة في الشركة والمنشآت التي يملكها أو يديرها هذه الجهات وكذلك المنشآت التي تمارس على هذه الجهات سيطرة مشتركة أو نفوذاً جوهرياً.

- يتم تنفيذ المعاملات مع الجهات ذات العلاقة خلال دورة الأعمال العادية بشروط مماثلة لتلك الشروط بين الجهات الأخرى من خلال عقود معتمدة من قبل الإدارة.

- فيما يلي تفاصيل المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المتعلقة بها:

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

١-أ المستحق من الأطراف ذات علاقة

بيان	طبيعة العلاقة	طبيعة أهم المعاملات	اجمالي الحركة المدينية	اجمالي الحركة الدائنة	٢٠١٩/١٢/٣١ م
شركة أسواق ثمار ووسمى الزراعية	شركة زميلة	مبيعات	١٢٠٤٤٧٥١	١٥٣٩٤٤٧	٥٧٥٢٢١
	تمويل		٢٣٢٢٢٤٥	-	٣٨٨٧٨٤١٦
	سداد		٥١٥٨٢٢٦	١١٥٦٩٣٢٥	٧٦١٣١١٤
	بالنهاية				
الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة	شركة زميلة	تمويل	٣٩٢٠١٩٥	-	٣٩٢٠١٩٥
سمو الأمير /فيصل بن تركي	شريك بشركة زميلة	مديونية	٢٢١٨٤٠٨٥	-	٢٢١٨٤٠٨٥
الإجمالي			٧٩٨٦٣٤٢٨		٨٧١٠٦١١٠
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها			-		(٣٩٢٠١٩٥)
			٧٩٨٦٣٤٢٨		٨٣١٨٥٩١٥

١-ب المستحق لأطراف ذات علاقة

بيان	طبيعة العلاقة	طبيعة أهم المعاملات	اجمالي الحركة المدينية	اجمالي الحركة الدائنة	٢٠١٩/١٢/٣١ م
السيد/ ساري المعيوف	عضو منتدب (سابق)	تمويل	٧٥٧٦٢٦	١٦٧٠٠٠	٨٦٨٥٢٨
الإجمالي			-	-	٨٦٨٥٢٨

١- النقدية وما في حكمها

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م
١٨٣٩٩	١٢٠٣٧٠
١٠٠٥٩٨٧	٣٧٨٧٢٣
١٠٢٤٣٨٦	٤٩٩٠٩٣

نقد بالصندوق وعهد

نقد بالبنوك

١٢ - الاحتياطي النظامي

يتطلب نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للشركة أن يحول ما نسبته ١٠٪ من صافي الربح السنوي إلى الاحتياطي النظامي وإن يستمر هذا التحويل حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٣٠٪ من رأس المال، إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

١٣ - القروض

تتمثل القروض فيما يلي:

قرض بنك ساٽ

- بلغت التسهيلات الممنوحة للشركة من بنك ساٽ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٦٨٥ ٦٨٦ ريال سعودي (٣٢ ٦٨٥ ٦٨٦ ريال سعودي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م).
مبلغ ٤٤٦ ٤٤٥ ٣٣ ريال سعودي).

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م</u>	
١٠ ٦٥٧ ٧٢٩	٣٢ ٦٨٥ ٦٨٦	الجزء المتداول من القرض
٢٢ ٧٨٧ ٧١٧	-	الجزء غير المتداول من القرض
<u>٣٣ ٤٤٥ ٤٤٦</u>	<u>٣٢ ٦٨٥ ٦٨٦</u>	

٤ - مستحقات وأرصدة دائنة أخرى

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م</u>	
٣ ٠٥٩ ٤٦٣	٣ ١٥٣ ٨٥٤	رواتب ومزايا موظفين
٨٠٤ ٩٦٥	٢ ٥٣٧ ٤٤٨	مصاريفات مستحقة أخرى
<u>٩٢٠ ٦٧٧</u>	<u>١ ٧٨٦ ٧٥٦</u>	ضريبة القيمة المضافة
<u>٤ ٧٨٥ ١٠٥</u>	<u>٧ ٤٧٨ ٠٥٨</u>	

١٥ - (خسارة)/ربحية السهم

تحسب (خسارة) ربحية السهم الأساسي والمفضض من صافي (الخسارة) الربح للسهم العادي بقسمة صافي (الخسارة) / ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة كما في نهاية السنة وبالبالغ ١٠٠٠٠٠٠ سهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١٠٠٠٠٠٠ سهم).

م٢٠١٨	م٢٠١٩	(الخسارة) للسنة
٤٤٩٠٧٩٣	٥٦٧٣٥٠٠٨	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	(الخسارة) الأساسية لكل سهم
٠٠٤٥	٥٠٦٧	

١٦ - الأدوات المالية - القيم العادلة وإدارة المخاطر**١٦-١ قياس القيمة العادلة للأدوات المالية**

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها بيع موجودات ما أو سداد مطلوبات ما بين أطراف راغبة في ذلك بشروط تعامل عادلة في تاريخ القياس. ضمن تعريف القيمة العادلة يوجد افتراض أن الشركة هي شركة عاملة مستمرة حيث لا يوجد أي نية أو شرط لحد مادياً من حجم عملياتها أو إجراء معاملة بشروط سلبية.

تعتبر الأداة المالية مدرجة في السوق النشطة إذا كانت الأسعار المدرجة متوفرة بصورة سهلة ومنتظمة من تاجر صرف عملات أجنبية، أو وسيط، أو مجموعة صناعة، أو خدمات تسعير أو هيئة تنظيمية وأن هذه الأسعار تمثل معاملات سوقية حدثت بصورة فعلية ومنتظمة على أساس تجاري.

عند قياس القيمة العادلة، استخدمت الشركة معلومات سوقية قابلة للملاحظة كلما كان ذلك ممكناً . تم تصنيف القيم العادلة ضمن مستويات مختلفة في تسلسل القيمة العادلة استناداً إلى المدخلات المستخدمة في طرق التقييم كما يلي:

المستوى ١: أسعار مدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة، وتمثل في أسعار الأسهم المدرجة بهيئة السوق المالية السعودية.

المستوى ٢: مدخلات عدا الأسعار المدرجة التي تم إدراجها في المستوى ١ وهي قابلة للملاحظة، وتمثل في الأسعار الإسترشادية المعلنة لسعر الوحدة بالصناديق العقارية المستثمر فيها.

المستوى ٣: مدخلات لموجودات أو مطلوبات لا تستند إلى معلومات السوق القابلة للملاحظة (مدخلات غير قابلة للملاحظة)، وتمثل في قيمة تكلفة إقتناء الاستثمار بشركات غير مدرجة في السوق المالية.

١٧ - إدارة مخاطر الأدوات المالية

- المخاطر جزء من أنشطة الشركة وتدار من خلال آلية متواصلة تكون من تحديد المخاطر ثم تقييمها ثم متابعتها وفقاً للقيود والضوابط الأخرى المعتمدة. إن عملية إدارة المخاطر ضرورية بالنسبة لقدرة الشركة على تحقيق أرباح.
- كل موظف في الشركة مسؤول عن إدارة المخاطر المتعلقة بما تملي عليه وظيفته أو مسؤولياته.
- الشركة معرضة لمخاطر السوق ومخاطر أسعار العمولة ومخاطر العملات ومخاطر السيولة ، ومخاطر الائتمان.

مخاطر الائتمان

- مخاطر الائتمان هي المخاطر المتمثلة في عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزامته لأداة مالية مما يتسبب بخسائر مالية للطرف الآخر.
- لا يوجد لدى الشركة تركيز كبير لمخاطر الائتمان. ولتحفيض التعرض لمخاطر الائتمان وضعت الشركة عملية اعتماد بحيث يتم تطبيق الحدود الائتمانية على العملاء. كما تقوم الإدارة أيضاً بشكل متواصل بمراقبة مخاطر التعرض للإئتمان تجاه العملاء وتكون مخصص مقابل الأرصدة المشكوك في تحصيلها والتي هي على أساس ملف العميل وتاريخ السداد السابقة للسداد. تتم مراقبة ذمم العملاء المدينة القائمة بشكل منتظم.
- إن إجمالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في الشركة هي القيمة الدفترية وهي كما في تاريخ التقرير كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م

١٠٤٣ ١٤٨	٤٩٩ ٠٩٣	نقد لدى البنك
٢٣ ٣٥٢ ٩٨١	٣ ٣٢١ ٥٨٥	ذمم مدينة تجارية
١٣ ٤٥١ ٥٤٩	٦ ٩٤٢ ٩٧٧	مدفوعات مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
٧٩ ٨٦٣ ٤٢٨	٨٣ ١٨٥ ٩١٥	المستحق على أطراف ذات علاقة

مخاطر السيولة

- خاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في تعرض الشركة لصعوبات في الحصول على التمويل اللازم للوفاء بالتزامات مرتبطة بأدوات مالية. قد تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع أصل مالي بسرعة وبمبلغ يقارب قيمته العادلة.
- ويتم إدارة مخاطر السيولة وذلك بمراقبتها بشكل دوري للتأكد من توفر أموال كافية من خلال تسهيلات بنكية متاحة للوفاء باي التزامات مستقبلية.
- تتضمن شروط المبيعات الخاصة بالشركة بأن يتم سداد المبالغ نقداً عند تسليم البضاعة أو على أساس البيع بالأجل.

مخاطر السوق

- مخاطر السوق هي مخاطر التذبذب في أداة مالية ما بسبب التغيرات في الأسعار السائدة في السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفوائد وأسعار الأسهم مما يؤثر على دخل الشركة أو قيمة ما تمتلكه من أدوات مالية.
- تهدف إدارة مخاطر السوق إلى إدارة التعرض لمخاطر السوق والسيطرة عليها ضمن الحدود المقبولة مع تعظيم العوائد.

مخاطر أسعار الفائدة (العمولات)

- تمثل مخاطر أسعار الفائدة (العمولات) المخاطر المتعلقة بآثار التقلبات في أسعار الفائدة (العمولات) المسائدة بالسوق على المركز المالي للشركة وتدفقاتها النقدية.

مخاطر أسعار السلع

- مخاطر أسعار السلع هي المخاطر التي ترتبط بالتغييرات في أسعار بعض السلع والتي تتعرض لها الشركة من تأثير غير مرغوب فيه على تكاليف الشركة وتدفقاتها النقدية. تنشأ هذه المخاطر في أسعار السلع الأساسية من المشتريات المتوقعة لبعض السلع من المواد الخام التي تستخدمها الشركة.

مخاطر العملات

- تمثل مخاطر العملات المخاطر الناجمة عن تذبذب قيمة أداة مالية ما نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. تنشأ مخاطر العملات عند إدراج المعاملات التجارية المستقبلية والموجودات والمطلوبات المعترف بها بعملات تختلف عن عملة الشركة.

ادارة رأس المال

- تكمن سياسة مجلس الإدارة في الحفاظ على قاعدة رأس مال كافية من أجل الحفاظ على ثقة المستثمر والدائن والسوق والمحافظة على التطوير المستقبلي لأعمالها. يراقب مجلس الإدارة العائد على رأس المال المستخدم ومستوى الأرباح الموزعة على المساهمين العاديين.
- وتهدف الشركة عند إدارة رأس المال إلى ما يلي:
 - ١- حماية قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة عاملة بحيث يمكنها الاستمرار في توفير العوائد للمساهمين والفوائد لأصحاب المصالح الآخرين.
 - ٢- توفير عائد كافي للمساهمين.
- فيما يلي تحليلاً بحسب صافي الدين المعدل للشركة إلى رأس المال المعدل في نهاية السنة المالية:

نسبة الدين إلى رأس المال المعدل كما في نهاية السنة	حقوق الملكية	صافي الدين المعدل	ناقصاً: نقديّة وأرصدة لدى البنوك	إجمالي المطلوبات	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م
٧٢٠٠٢%	٤٨٠٦٧٧٢٧	٧٨٧٧٧٧٦٥	٤٩٩٠٩٣	(١٤٨١٤٣)	٧٦٥١٨٨٧٦	٧٩٢٧٦٨٥٨	
١٠٤٨٠٢٧٣٥	٧٥٤٧٥٧٢٨						
%١٦٣.٨٩							

١٨ - تأثير فيروس كورونا (كوفيد - ١٩) :

إنجذبة لحدث إنتشار فيروس كورونا (كوفيد - ١٩) في مطلع عام ٢٠٢٠ وتتشكل في عدة مناطق جغرافية حول العالم وما نتج عنه من إضطرابات للأنشطة الاقتصادية والأعمال ، قامت الشركة بتكوين فريق عمل لتقييم الآثار المتوقعة على أعمال الشركة داخل المملكة . كما قامت الشركة بإتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية لضمان صحة وسلامة موظفيها وعملائها والمجتمع لضمان استمرارية عملياتها . ولا تتوقع الشركة حدوث آثار جوهيرية بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩) على قائمة المركز المالي والنتائج للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ .

١٩ - تعديلات على القوائم المالية

اصدرت القوائم المالية لعام ٢٠١٨ وبها العديد من المعالجات المحاسبية التي تحتاج إلى تعديلات لتنتفع مع متطلبات المعايير المحاسبية حيث لم تقم الشركة بإثبات الانخفاض في قيمة بعض الممتلكات التي تم إعادة تقييمها في نهاية ٢٠١٨ م وكذلك قامت الشركة بإعادة إحتساب الإستهلاك للممتلكات بالسنوات السابقة ونتج عن إعادة الإحتساب فروقات بسبب أن هناك حقائق لم يتم أخذها بعين الاعتبار عند إحتساب الإستهلاك في السنوات السابقة وتم اعتبار هذه الفروقات كأخطاء محاسبية وتم تعديل القوائم المالية بأثر رجعي .

إن هذا الأثر لا يعود للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م (فترة المقارنة) وتم تسجيله على المبالغ المدرجة في قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م كما يلي :

<u>البيان</u>	<u>أرصدة ٢٠١٨ م</u>	<u>أثر التعديلات</u>	<u>أرصدة ٢٠١٨ م</u>
	<u>المحاسبية</u>	<u>قبل التعديل</u>	<u>بعد التعديل</u>
الإرباح المبقاة	١٩١٩ ٣٥٩	(٦ ١١٩ ٧٣٢)	٨٠٣٩ ٠٩١
ممتلكات وألات ومعدات	٣١ ٧٧٢ ٧٣١	(٦ ١١٩ ٧٣٢)	٣٧ ٨٩٢ ٤٦٣

١-١٩ قائمة التغير في حقوق المساهمين

١٩١٩ ٣٥٩	(٦ ١١٩ ٧٣٢)	٨٠٣٩ ٠٩١	الإرباح المبقاة
----------	-------------	----------	-----------------

٢-١٩ قائمة المركز المالي

٣١ ٧٧٢ ٧٣١	(٦ ١١٩ ٧٣٢)	٣٧ ٨٩٢ ٤٦٣	ممتلكات وألات ومعدات
------------	-------------	------------	----------------------

٢- الإلتزامات المحتملة:

لدى الشركة إلتزامات محتملة ناتجة عن قضايا مرفوعة من الغير ضد الشركة ، حيث قام بعض الموردين أصحاب ارصدة قديمة مدورة من سنوات سابقة برفع دعاوى قضائية على الشركة وإكتسبت صفة أحكام نهائية واجبة التنفيذ، وعلى أثر الأحكام النهائية واجبة التنفيذ تم إيقاف الحسابات البنكية للشركة وتجميد المبالغ الموجودة بها لحساب محكمة التنفيذ ومن ثم سحبها لحساب محكمة التنفيذ.

٢١ - الاستمرارية:

كما هو مبين في القوائم المالية فقد حققت الشركة صافي خسارة عن عام ٢٠١٩ م بمبلغ ٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨ ريال سعودي وبلغت الخسائر المتراكمة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م بمبلغ ٥٤ ٨١٥ ٦٤٩ ريال سعودي بما يجاوز نصف رأس مال الشركة ، مما يتوجب معه تطبيق المادة رقم ١٥٠ من نظام الشركات بالمملكة العربية السعودية والتي تقضي بأنه إذا بلغت خسائر الشركة المساهمة نصف رأس المال يتوجب أن يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علم مجلس إدارة الشركة بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه - وفقاً لأحكام النظام - وذلك إلى الحد الذي تتخضض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في نظامها الأساسي، إلا أنه نظراً لدخول الشركة في مقترن وإجراءات إعادة التنظيم المالي (توجد تفاصيل بالإيضاح رقم ٤٢) وتطبيقاً للمادة رقم (٢٣) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولاته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المدين النسبة المحددة في النظام.

٢٢ - أحداث هامة:

توجد أحداث هامة خلال الفترة والتي قد تؤثر على المركز المالي للشركة الظاهر في هذه القوائم المالية ، حيث تمثلت في وقف نشاط الشركة (الشراء - البيع) على إثر وقف الحسابات وتجميدتها ما عدا التشغيل بسوق العزيزية (الشراء - البيع) نقداً.

٢٣ - أحداث لاحقة:

توجد أحداث لاحقة هامة منذ نهاية السنة والتي قد تؤثر على المركز المالي للشركة الظاهر في هذه القوائم المالية ، وفق ما يلي:

- ١- رغم آثار جائحة كورونا وفترات الحظر استمر التعاون مع المراجع الخارجي شركة العزم والسديري وآل الشيخ وتزويد جميع متطلباته.
- ٢- بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٢٠ رفع دعوى قضائية على (المدين) طرف ذو علاقة للمطالبة بمبلغ ٢٢،١٨٤ مليون ريال.
- ٣- بتاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٣ حصول الشركة على موافقة تداول وهيئة السوق المالية بتداول السهم خارج لمنصة الرئيسية.
- ٤- بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٩ صدر حكم قضائي لصالح الشركة ضد الطرف ذو علاقة وإلزامه بسداد مبلغ ٤١٤،٠٨٤ ريال للشركة.

- ٥- بتاريخ ٢٠٢١/٠٦ تقدم بنك ساب للمحكمة التجارية بالرياض الدائرة التاسعة بطلب تصفية الشركة للحصول على مدionته
- ٦- بتاريخ ٢٠٢١/١٤ استئناف الطرف ذو علاقة على الحكم الصادر بسداده ٢٢,٤١٤,٠٨٤ ريال للشركة.
- ٧- بتاريخ ٢٠٢١/٠٤ اعترضت الشركة على طلب التصفية المقدم من بنك ساب .
- ٨- بتاريخ ٢٠٢١/٠٤ صدر حكم بتطبيق إجراءات إعادة التنظيم المالي على الشركة .
- ٩- بتاريخ ٢٠٢١/٠٤ المصادقة بشكل نهائي على الحكم الصادر لصالح الشركة ضد الطرف ذو علاقة وتأيد سداده مبلغ ٢٢,٤١٤,٠٨٤ ريال.
- ١٠- بتاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠٢١ موافقة الجمعية العامة غير العادية على تعديل النظام الأساسي للشركة ولائحة الحكومة وتغيير المراجع الخارجي شركة العظم والسديري وآل الشيخ وتعيين المراجع الخارجي شركة أسامة عبد الله الخريجي وشريكه وإنتخاب لجنة المراجعة .
- ١١- بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٩ تغيير اسم الشركة من الشركة الوطنية للتسويق الزراعي الى شركة ثمار التنمية القابضة ببناءا على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠٢١ بعد إعتماده من وزارة التجارة .
- ١٢- بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠٢١ صدور حكم على الطرف ذو العلاقة (شركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية) بتصفية الشركة.
- ١٣- بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣٠ إعلان الشركة عن قرار مجلس باستخدام نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم لقياس العقارات والعقارات الإستثمارية ضمن قوائم الربع الأول ٢٠٢٢ م.
- ١٤- بتاريخ ١١ / ٢٠٢٢ موافقة اللجنة التنفيذية على تقبيل المبسط والثلاثة بسوق العزيزية.
- ١٥- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٢ تسلیم مقترن التنظيم المالي للمحكمة التجارية بالرياض .
- ١٦- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٢ اعتماد المحكمة النهائي لمطالبات الدائنين بقرار نهائي وإصدار صك.
- ١٧- بتاريخ ٠٩ / ٠٣ / ٢٠٢٢ تقدمت الشركة بطلب لأمين تصفية شركة أسواق ثمار بالمطالبة.
- ١٨- بتاريخ ٢٣ / ٠٣ / ٢٠٢٢ وافقت المحكمة على مقترن إعادة التنظيم المالي المقدم من الشركة وحددت موعد ١٤ / ٠٤ / ٢٠٢٢ لتصويت المساهمين عليه وموعد ١٨ / ٠٤ / ٢٠٢٢ لتصويت الدائنين عليه.
- ١٩- بتاريخ ١٤ / ٠٤ / ٢٠٢٢ تمت موافقة نسبة ٩٩.٥٧٪ من إجمالي حضور المساهمين على مقترن إعادة التنظيم المالي .
- ٢٠- بتاريخ ١٨ / ٠٤ / ٢٠٢٢ تمت موافقة نسبة ٩٩.٧٣٪ من إجمالي حضور الدائنين على مقترن إعادة التنظيم المالي .

٤ - أرقام المقارنة:

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لبعض بنود قائمة المركز المالي ضمن القوائم المالية السنوية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م.

٥ - اعتماد القوائم المالية:

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٢/٠١/١٤٤٣ هـ الموافق ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ م.

=====